التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية لعام

٢٠١١

(دراسة في الجغرافية الاجتماعية)

حسين عليوي ناصر الزيادي ،التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١ دراسة في الجغرافية الاجتماعية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد(١٥٨) ، المجلد (٤١)، ٢٠١٥ .ص٩٣-١٥٤

أ.م. د. حسين عليوي ناصر الزيادي

جامعة ذي قار- كلية الآداب- قسم الجغرافية

التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية

(دراسة في الجغرافية الاجتماعية)

أ.م. د. حسين عليوي ناصر الزيادي
جامعة ذي قار – كلية الآداب – قسم الجغرافية

المقدمة (Introduction) :

إن المنهج الحديث والمعاصر في الجغرافية يركز على دراسة وبحث مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية دون الخروج من المحتوى الجغرافي ، الذي يركز على بديهيات جغرافية مهمة كالتباين والتوزيع والعلاقات المكانية (الزيادي ، ٢٠١١ م ، ص :١٣١)، وبذلك أصبح سطح الأرض بما عليه من ظواهر مختلفة مسرحاً مهماً لعلم الجغرافية "فالشخصية الجغرافية، تتبع من دراستها لعدد كبير من الملامح والعلاقات المتفردة للمكان"(هارتشورن ،١٩٩٠م ، ص :٤٢) ، ودراسة الجريمة وأسبابها وتحليل العوامل المساعدة على حدوثها من الموضوعات الحديثة التي تناولها علم الجغرافية بحثاً وتحليلاً وتوزيعاً ، إذ إن الجريمة تشكل للجغرافي حقولاً دراسية موضوعية جديرة بالبحث والاهتمام ، لاسيما فيما يتعلق بخصائص المجرمين والضحايا وتراكيبهم العمرية وكفاءة الخدمات الأمنية وغير ذلك . وهي في هذا المجال تطرح لنا أراء أكاديمية تدخل في سياق الدراسات التطبيقية للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات والشعوب ، وعلى الرغم من أن الجريمة ظاهرة اجتماعية إنسانية موغلة في القدم . فإن هناك العديد من العلوم التي سبقت علم الجغرافية في خوض هذا المضمار ، منها علم الاجتماع وعلم القانون . وتعرف الجريمة من الناحية الاجتماعية على إنها سلوك إنساني تحرمه الدولة لضرره على المجتمع ، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة (الطخيس ،١٩٩٠م ، ص :٤٢) . أما (بونجر) فتعرف الجريمة بأنها فعل يقترف داخل جماعة من الناس يشكلون بمجموعهم وحدة اجتماعية وهذا الفعل يضر بالمصلحة العامة ، ويعاقب على هذا الفعل بعقوبة أشد من مجرد الرفض الأخلاقي (الخليفة ،٢٠٠٠م ، ص ١٢١).

إن بازدياد الجرائم وانتشارها يتدنى الشعور بالأمان والرفاه الاجتماعي وتنخفض مستويات التنمية البشرية تبعاً لذلك ، وتأسيساً على ما تقدم فقد أسهمت الجغرافية في إغناء الدراسات المتعلقة بظاهرة الجريمة وبيان أسبابها وعلاقاتها المكانية وتباينها المكاني والزماني والمتغيرات ذات الصلة بالظاهرة ؛ مما أدى إلى بزوغ بوادر لفرع جديد من الجغرافية الاجتماعية وهو جغرافية الجريمة .

يتمثل هدف البحث في الوقوف على مستوى التباين المكاني لظاهرة الجريمة . فضلاً عن معرفة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على ذلك التباين ، ومنها الحروب التي خاضها النظام في العراق لثلاثة عقود متتالية، وبهذا فالدراسة تسعى إلى الإسهام في معالجة المشكلات الأمنية التي تواجه مجتمع مدينة الناصرية من منظور جغرافي ، ومن ثم التنبؤ Prediction بالأبعاد المستقبلية للجريمة ، كما تساعد الدراسة في رسم السياسات المكانية الوقائية والعلاجية Area Based Policies بحسب حاجة كل منطقة ، وهنا يركز المنهج الجغرافي على الجوانب المكانية لحركة الجريمة وليس على المجرم فحسب، من حيث مكان وقوع الجريمة والخصائص والعلاقات المكانية المختلفة التي تتحكم بها .

أما مشكلة الدراسة ، فالجريمة بأنواعها المتعددة مشكلة تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، لما ينتج عنها من تداعيات تؤثر في المجني عليه وأسرته والمجتمع بأكمله ، فضلاً عن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الجريمة ، وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحجم الجريمة ونوعها وتطورها وارتباطاتها المختلفة . وقد افترض البحث أن هناك تبايناً في حدوث ظاهرة الجريمة ، فضلاً عن هناك عوامل ومتغيرات ذات صلة مباشرة بهذا التباين ، وهي المسؤولة عن تباينها مكانياً وزمانياً . الى جانب وجود فرضيات ثانوية تتعلق بتباين نوعية الجريمة بحسب العوامل والمتغيرات البيئية ، كما يفترض البحث أن هناك ارتباطاً بين الجريمة والمشكلات الاجتماعية الأخرى ، كسوء التنشئة الاجتماعية والفقر والبطالة والتفكك الأسري ونوعية السكن . أما منهجية البحث فقد تم الاعتماد على

المنهج الإحصائي التحليلي الوصفي لقياس مستوى التباين بين الأحياء السكنية ، فالوصف لاغنى عنه لبيان الظاهرة ، في حين تقوم الأساليب الإحصائية على استخراج النتائج بشكل مجرد ودقيق بعيد عن ميول الباحث وتوجهاته . وقد اشتمل البحث على جملة من الجداول والأشكال البيانية التي توضح تباين مستويات الجريمة وارتباطاتها المختلفة .

وفيما يتعلق بمصادر البحث فقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية التي وفرتها وزارة العدل ممثلة بدائرة الإصلاح العراقية ، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام االثقيلة والخفيفة ، بتاريخ آذار ٢٠١١ ؛ حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للجريمة ، موزعة جغرافياً على بعض أحياء مدينة الناصرية بعد تصنيف الجرائم بحسب النوع ، أما المعلومات التي لا تتوافر عنها البيانات فقد تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، " حيث تشكل الأخيرة جزءاً مهماً من منهج البحث الجغرافي ؛ إذ تعد الجغرافيا من أكثر العلوم استخداماً للبحث الميداني(الغامدي ، ٢٠٠٥ م ، ص : ٣) ؛ وقد تم توزيع استمارة الاستبيان على نزلاء السجن الإصلاحي في مدينة الناصرية ، وفي سبيل تحقيق القدر الأعلى من الدقة والموضوعية فقد وزعت الاستمارة على نصف عدد النزلاء وبشكل عشوائي ، اذ بلغ عدد النزلاء الذين شملهم الاستبيان (١٩٩) نزيلاً من أصل ٣٩٨ ، أما الأحجام السكانية لأحياء مدينة الناصرية فقد تم الاعتماد على التقديرات والمسوحات التي أجرتها الجهات الرسمية المتخصصة ذات العلاقة ، متمثلة بالجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

وقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم الدراسة الى موضوعات عدة ، أشتمل الأول على التوزيع الجغرافي للجريمة بحسب الأحياء السكنية وبحسب نوع الجريمة ، في حين خصص الموضوع الثاني على دراسة المعلومات التي تتعلق بالجناة وتضم تصنيف الجناة بحسب فئات العمر العريضة ، وتصنيف الجناة بحسب الحالة الزوجية ، وبحسب الحالة الاقتصادية والتعليمية ونوع السكن. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالمصادر التي تم الاعتماد عليها .

ولم يتسن للباحث الاطلاع على أية دراسة تناولت الموضوع الحالي بالنسبة لمدينة الناصرية ضمن المدة الزمنية ، أو حتى خارج تلك المدة ، فالدراسة هي الأولى من نوعها من حيث الموضوع والمضمون وطرق استقاء المعلومات بالنسبة لمجتمع مدينة الناصرية على حد علم الباحث .

أما منطقة الدراسة فتتمثل بمدينة الناصرية إحدى مدن جنوبي العراق ،التي تقع مكانياً عند تقاطع دائرة العرض ٣١ º شمالاً وقوس الطول ٢, ٤٦ º شرقاً ، وتتمثل منطقة الدراسة بالحدود الإدارية لمدينة الناصرية ، التي تقع ضمن محافظة ذي قار الواقعة جنوبي العراق . ويحد منطقة الدراسة من الشمال ناحية الغراف ومن الغرب ناحية البطحاء . أما من الجنوب فتحدها محافظة المثنى ومن جهة الشمال الشرقي ناحية سيد دخيل وناحية أور ، ومن جهة الجنوب الشرقي ناحية الفضلية . إن مدينة الناصرية تمثل المركز الإداري لمحافظة ذي قار ، وتقع إلى الجنوب من مدينة بغداد بمسافة ٣٧٩ كم والى الشمال من مدينة البصرة بمسافة ٢١١كم .

تعد منطقة الدراسة من أهم مدن محافظة ذي قار ، لانها تضم أهم الدوائر والمؤسسات الحكومية ، فضلاً عن تركز السُكان فيها ؛ حيث يبلغ عدد السُكان في منطقة الدراسة ٤٧٨٨٨٩ نسمة بحسب نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩ ؛ أي ما يعادل نحو ٢٦,٥% من مجموع سُكان محافظة ذي قار ، البالغ ١٨٠٤١٥٥ نسمة (جمهورية العراق ، ٢٠١٠م) ، أما مساحتها فتصل إلى ٦٩٧,٦٤ كم ٢ من مساحة المحافظة التي تبلغ ١٢٩٠٠ كم ٢ ؛ أي تمثل ٥,٤% من مساحة المحافظة (وزارة البلديات والأشغال العامة ، ٢٠١٠م) .

كما تعد الناصرية مدينة مدخلية لإقليم أهوار جنوبي العراق ، وترتبط بها خطوط النقل المختلفة من جميع الجهات ، وسميت المدينة بهذا الاسم نسبة الى ناصر راشد السعدون أحد شيوخ قبائل المنتفق، الذي أسس المدينة بناءً على طلب الوالي العثماني مدحت باشا . وقد خططت بعد ذلك من قبل المهندس

البلجيكي جولس تيلي (Julls Tilly) ، وتحتوي المدينة الآن على أكثر من ٢٨ حياً سكنياً ، تم اختيار ١٤ حياً سكنياً توفرت عنها البيانات اللازمة (شكل رقم ١) .

مدخل :

إن الاهتمام بالبيئة الاجتماعية بدأ منذ وجود الإنسان على وجه البسيطة ، واهتمام الأخير باكتشاف المناطق المحيطة به شكل أهم مرتكزات تطور البشرية ، وقد أسهب الجغرافيون العرب قبل غيرهم في شرح وتفصيل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، كما وصفوا المظاهر الطبيعية والبشرية للبلدان التي تجولوا في ربوعها ؛ إذ تمثلت الجغرافيا عند العرب بدراسة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان ، وقد حاول الجامعيون – ومنذ أواخر ستينيات القرن الماضي – إعادة اكتشاف المشكلات الاجتماعية التي تعانيها مجتمعاتهم و تأثير أبعادها المكانية والزمانية . وقد انصب الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية حينها على إثر حرب فيتنام و مشكلات الفقر و الجنوح عند الشباب و الجريمة . وفي دول أخرى تركز الاهتمام على تباين مستويات المعيشة و سوء توزيع الخدمات والمنافع العامة ، إضافة الى المشكلات البيئية الأخرى(العمر والمومني ،٢٠٠٠م ، ص : ١٦) .

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية إنسانية قديمة قدم الإنسان ، بدأت مع وجود الإنسان على سطح الأرض عندما قتل قابيل أخيه هابيل * ، وهي الجريمة الأولى التي شهدتها البشرية ، وحيثما وجد التجمع الإنساني وجدت الجريمة بسبب تضارب المصالح والآراء واختلاف الرغبات والاتجاهات ، لكن الملاحظ أن السلوك الاجرامي قد تطور من آلياته البسيطة الى وسائله المعقدة ومجالاته المتعددة نتيجة للتطور الحضري والتكنولوجي والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البشرية ، الأمر الذي تطلب من الباحثين على مختلف اختصاصاتهم التصدي بحزم للظاهرة ومعالجتها وتجفيف منابعها ، اذ

---

*قال تعالى (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ) . سورة المائدة –الآيتان ٢٧– ٢٨.

لا تعترف الجريمة بالحدود الإدارية بين المناطق والأقاليم ؛ لذا ظهر علم الإجرام ليقوم بدراسة هذه الظاهرة بمساندة علوم أخرى ، منها علم الجغرافية الذي خطا خطوات واسعة في هذا المضمار.

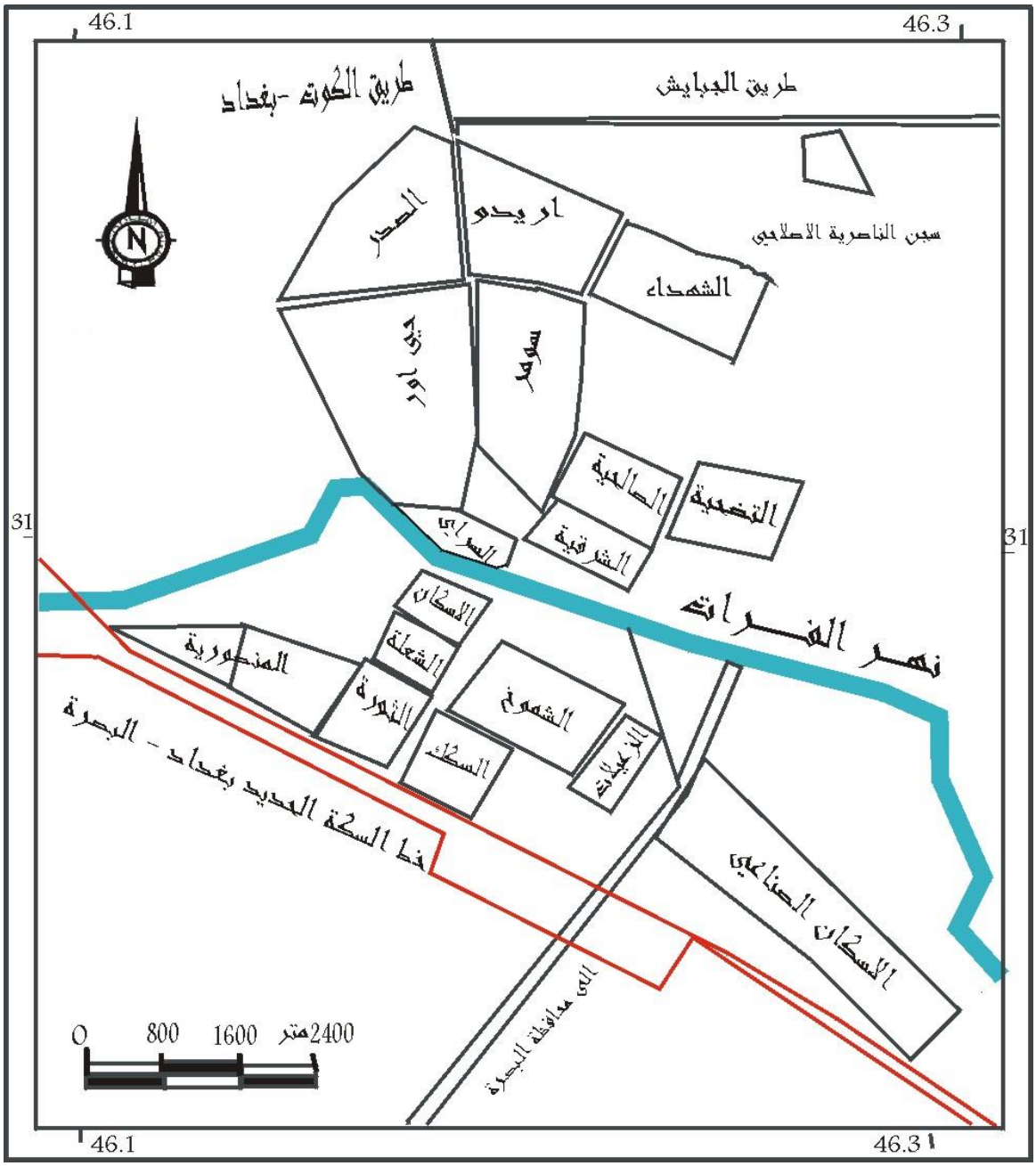

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

وزارة البلديات ، مديرية التخطيط العمراني في الناصرية ، جمهورية العراق ، ٢٠٠٩.

الشكل (١) الأحياء السكنية في مدينة الناصرية

إن حجم الجريمة ونوعها ما هو إلا انعكاس للخصائص الاجتماعية كالتركيب العمري والنوعي والاقتصادي ، فالجرائم المسجلة من قبل الأحداث تختلف عن مثيلاتها المسجلة من قبل البالغين ، كما تختلف جرائم النساء عن جرائم الرجال ؛ إذ إن أغلب الجرائم يسهم بها الرجال ، وتنخفض نسبة جرائم النساء لأن المرأة عموماً لا تميل الى العنف وهي أضعف من الرجل من الناحية البيولوجية والقوة البدنية ، فضلاً عن وجود مراحل زمنية تقوم المرأة فيها بدور الحمل أو الرضاعة . كما أن طبيعية المرأة وواقعها الاجتماعي وخشيتها على سمعتها وسمعة عائلتها قلل من تعرضها للعوامل البيئية واحتكاكها بالمجتمع ومن ثم خفض من نسبة ارتكابها الجريمة . كما تختلف نوعية الجريمة بين الجنسين فأغلب جرائم النساء هي بدافع الهرب من العار كالإجهاض والتخلص من الأولاد غير الشرعيين (النهيرات ، ٢٠٠٠م ، ص: ١٩٦) .

كما أن أسباب ارتكاب الجريمة تختلف من متهم الى آخر ، فيذهب البعض إلى وجود ثلاثة عوامل تسهم في بروز وإنضاج ظاهرة الإجرام وانضاجها ؛ هي العوامل الجغرافية بعناصرها المختلفة والعوامل السلوكية او النفسية المتعلقة بالفرد والعوامل الاجتماعية التي يحددها المجتمع (التوني ، ١٩٦٠، ص :٣٩) (ينظر الشكل : ٢) . كما يمكن القول بتأثير الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والمجاعات والحروب في تفشي ظاهرة الجريمة بأنواعها المختلفة ، علماً أن تأثيراًت هذه الكوارث تستمر لزمن ليس بالقصير ، وتمتاز الجريمة بكل ما تمتاز به الظاهرة الاجتماعية من مؤشرات ومتغيرات ونتائج مؤثرة سلباً على عملية الاستثمار والتنمية . إن الواقع الأمني للدولة أو الإقليم ذو تأثير كبير على الجوانب الإنتاجية والاقتصادية والسياحية والتنموية ؛ لذا أصبحت دراسة الجريمة على مستوى كبير من الأهمية لأنها تتعلق بمستوى تنمية المجتمع وتطوير قدراته ومرافقه التنموية ، فالمستثمر – على سبيل المثال – لا يقدم على الاستثمار في منطقة تكثر فيها نسبة الجريمة أو ينعدم فيها الأمان ، ولا يمكن إنشاء مشاريع تنموية في مناطق العجز الأمني ،كما ان تلك المناطق تمثل مناطق طرد لأصحاب رؤوس الأموال ، ومن هنا بقيت المناطق غير الأمنه مناطق فقيرة تعاني الحرمان وتردي الخدمات (للمزيد حول العلاقة بين الجريمة

وخطط التنمية ينظر: المولى ، ١٩٩٤). كما أن مكافحة الجريمة والحد منها تعد من الأمور التي تستنزف اقتصاديات بعض الدول التي تمتاز بخصائص جغرافية معينة ، لاسيما الدول التي تتعقد بها مظاهر السطح أو الشاسعة المساحة ، "إذ تستهلك الجريمة ما يقارب ٤-٧% من الدخل القومي المحلي للدول الصناعية في سبيل مكافحتها والوقاية منها . أما الدول النامية فتستهلك حوالي ١٠-٢٠% من دخلها لهذا الغرض(البداينة ،٢٠٠٣م ، ص : ٤٩) . وقد أشار استقصاء الأمم المتحدة والاستبيان الخاص بالتقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن نحو ٦٢ في المائة من البلدان شهدت زيادة في جرائم حيازة المخدرات، بينما شهدت ٥٦ في المائة من البلدان زيادة في جرائم الاتجار بالمخدرات والقرصنة ، وكما تشير الإحصاءات الى أن معظم البلدان ذات السجون المكتظة توجد في أفريقيا وأمريكا ، وعددها ٢٤ بلدا ، فاقت نسبة إشغال السجون السعة المتاحة في ١٩ بلدا ، من بينها ١١ بلداً بلغ فيها تجاوز السعة نسبة ١٥٠ في المائة . والقارة الأمريكية من بين البلدان التي تتوفر بشأنها البيانات، وعددها ٢٩ بلداً، تجاوز مستوى إشغال السجون مستوى السعة فيها في ٢٣ بلداً ، من بينها ١٠ بلدان بلغ فيها تجاوز السعة نسبة ١٥٠ في المائة. وتشير تقديرات المكتب إلى أن نحو ٤٩٠ ألفا من حالات الوفاة نتيجة القتل عمداً وقعت في عام ٢٠٠٤ ، حيث بلغ المتوسط العالمي لجرائم القتل ٦,٧ حالات لكل ١٠٠ ألف من السكان بحسب احصاءات عام ٢٠٠٤ (الأمم المتحدة ،٢٠١٠م ، ص : ٩). إما جرائم الاعتداء على النساء فقد أشارت الإحصاءات العالمية الى أن القضايا المرفوعة أمام الجهات المختصة منذ عام ١٩٦٠ ولغاية ٢٠٠١ بلغت ٢,٨٣٦,٤٤٢ امرأة أي بمعدل ١٩٠ عملية اغتصاب أو تحرش جبري يبلغ عنها يوميا ، علماً ان هذا الرقم لا يأخذ بالحسبان حالات الاعتداء التي لا يبلغ عنها ، التي تصل الى أكثر من ٥٠% ، وبحسب بعض الدراسات فان الحالات المبلغ عنها لا تتجاوز ١٠% فقط (موقع إحصاءات العدل التابع لوزارة العدل الأمريكية).

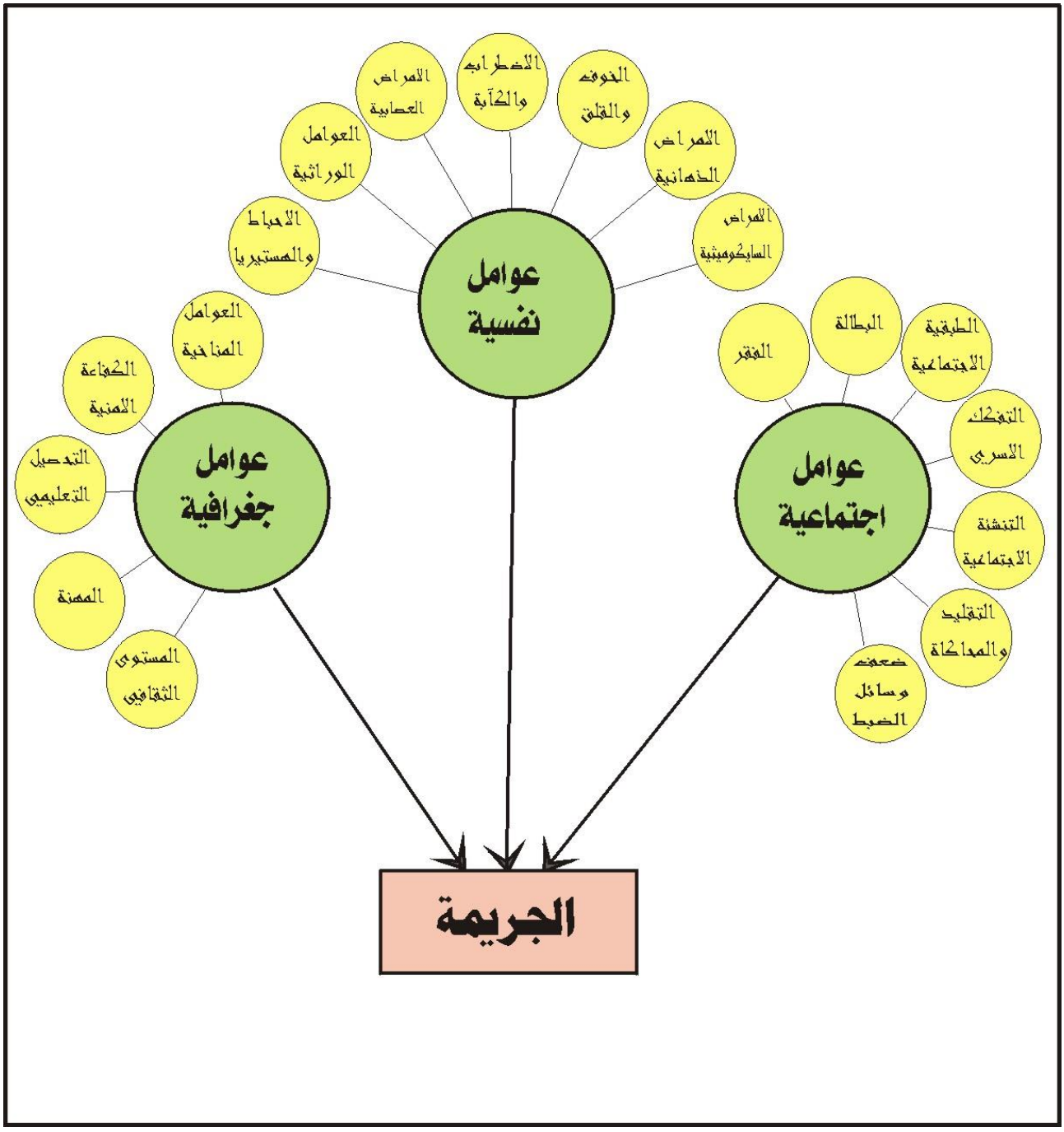

المصدر : من عمل الباحث

الشكل (٢) العوامل الرئيسية والفرعية لظاهرة الجريمة

احتلت الجريمة حيزاً كبيراً من تفكير العلماء والباحثين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم كالأنثروبولوجيين والاجتماعيين والقانونيين والجنائيين وأصحاب القرار والمتنفذين، بعد أن اتضح مدى خطورتها وتنوع أساليبها وتفاقم جسامتها وازدياد انتشارها بين العديد من أفراد المجتمع على تباين اتجاهاتهم واختلاف بيئاتهم ، وقد اختلف علماء النفس وعلماء الاجتماع في تفسير أسباب الجريمة، فمنهم من فسرها على أساس بيولوجي ، وإلى ذلك ذهب (شيزار لومبروزو) رائد هذا الاتجاه الذي افترض أن المجرم يتميز بتركيب جسدي يؤدي الى تكوين شخصية إجرامية فطرية ، أي أن صاحب هذه الشخصية يكون مجرما بالولادة ، وهو بهذا يشكل مرحلة وسيطة بين الإنسان والحيوان ، وأن الجريمة لديه عبارة عن استعداد لا إنساني موروث وتحاول البيئة الجيدة والعوامل الاجتماعية أن تحد من التأثيرات الوراثية للمجرم (S.schafer,R.D.Krudten, 1970 , pp: 56-57)

ولم يوافق علماء الاجتماع التفاعليون على الآراء البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي فظهرت النظريات التفاعلية التي ترى ان الجريمة والانحراف ناجمان عن تاثير المجتمع الذي يلحق وصمة بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة ، ويرى (ميرتون) رائد هذا الاتجاه أن الانحراف يمثل استجابة طبيعية من جانب الافراد للأوضاع التي يعيشونها داخل المجتمع (غدنز ، ٢٠٠٥م ، ص :٥٨-٦٨) ، أي أن أصحاب هذا الرأي يذهبون الى أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والمادية في ايجاد السلوك المنحرف وتطويره ، وبذلك فانها تنقل مجال الاهتمام من الفاعل (المجرم) إلى مصدر الفعل الإجرامي وهو المجتمع (المشهداني ، ٢٠٠٥م ، ص١٣٩) . والرأي الحديث في مجال تفسير السلوك الانحرافي والإجرامي يؤكد أن السلوكيات الإجرامية ليست وليدة الصفات الوراثية كما أكد أصحاب المدرسة البيولوجية ، وليست وليد مستوى اللاوعي كما حاولت دراسات التحليل النفسي ان تؤكد ذلك ، وهي ليست ناجمة عن إشكالات البنية الاجتماعية فقط كما حاولت بعض المدارس الاجتماعية إثبات ذلك ، بل هي حدث معقد متعدد الأبعاد وليدة تفاعل جميع المستويات بشكل تكاملي (حسون ، ١٩٩٤م ، ص١٤) .

بمعنى آخر أن الجريمة كظاهرة مرتبطة بجذور متشابكة ضمن بيئة وظروف مجتمعية معينة، وهي محصلة لمجموعة من الأسباب ينجم عنها سلوك إجرامي يرفضه المجتمع ويعاقب عليه . وفي مجتمع مدينة الناصرية – وهو مجتمع عراقي مصغر – تظهر اثار الحروب واضحة المعالم على سلوك الأحداث الذين فقدوا الرعاية منذ الصغر بسبب فقدان الأب أو المعيل في أثناء تلك الحروب .

التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة الناصرية :

إن المنهج الجغرافي يركز على الجوانب المكانية لحركة الجريمة ، وليس على المجرم فحسب من حيث مكان وقوع الجريمة والخصائص والعلاقات المكانية المختلفة للجريمة ، والاختلافات المكانية في توزيع الجرائم وأنماطها؛ لأن تلك الموضوعات أقرب الى الجغرافية ، فضلاً عن ذلك فالأخيرة تشترك مع العلوم الاجتماعية والقانونية في دراسة الأبعاد الأخرى للمشكلة . والجريمة حدث معقّد متعدد الأبعاد والاتجاهات ، تحدث عندما تتعارض المصالح الشخصية والقانون العام .

ان قياس مستوى الجريمة بحسب الأعداد المطلقة للجريمة لأي منطقة يعطي نتائج مضللة بسبب تباين الأحجام السكانية لأي مجتمع ، ومن هنا فقد تم الاعتماد على مؤشر معدل الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة ، وكما يتضح من (الجدول ١) و (الشكل ٣) .

احتلت منطقة التضحية المرتبة الأولى في أعداد الجرائم المسجلة في مدينة الناصرية ، وبنسبة١٨,١ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة . وهذا الحي يقع في نطاق حواف المدينة في جهاتها الشرقية كما يتضح من خلال (الشكل ٣) ، وتقطنه الأسر الفقيرة لاسيما الوافدة من القرى والأرياف . وأغلب الأراضي في الحي هي أراضي زراعية تحولت للاستعمال السكني بعد أن باعها أصحابها وفق مساحات وخرائط معينة صممها أصحاب الأراضي الزراعية أنفسهم ، وتمتاز الأراضي بانخفاض أسعارها وضيق طرقها وانعدام الخدمات فيها ؛ مما جعلها تستقطب أصحاب الدخول المتدنية . وقد بنيت البيوت بشكل عشوائي .

الجدول (١)

نسب الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة في بحسب الأحياء السكنية لمدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

	معدل الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة	ترتيب الحي بحسب نسبة الجريمة		معدل الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة	ترتيب الحي بحسب نسبة الجريمة
الصالحيه	8.5	9	التضحيه	18.1	1
الثوره	6.69	14	الشرقيه	11	8
الصدر	12.7	5	السراي	14.6	3
اور	8.4	10	الشهداء	12.4	6
سومر	7.4	13	الإسكان الصناعي	11.2	7
أريدو	7.1	12	الشموخ	17	2
الشعله	7.7	11	المنصوريه	13.2	4

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

وزارة العدل ، جمهورية العراق ، دائرة الإصلاح العراقية ، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام الثقيلة والخفيفة ، وحدة الاستقبال ، آذار ٢٠١١م.

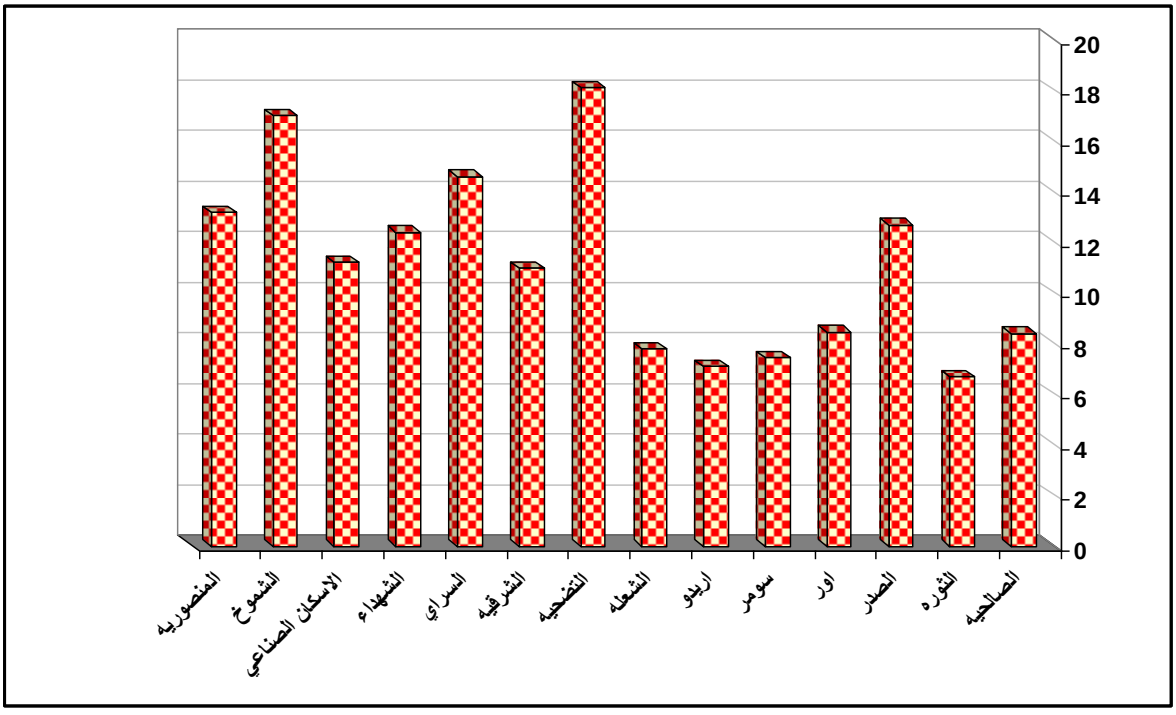

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (١).

الشكل (٣) نسب الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة بحسب الأحياء السكنية لمدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

أما حي الشموخ ، وهو من أحياء الطموح فقد سجل المرتبة الثانية بنسبة بلغت 17 جريمة لكل عشرة آلاف نسمة ، وارتفاع نسب الجريمة في هذا الحي يعد حالة شاذة على اعتبار أن أغلب ساكنيه من أصحاب الشهادات وذوي المستويات الاقتصادية المرتفعة ؛ الأمر الذي يمكن تفسيره بوجود جيوب ريفية وأراض زراعية وزعت بصيغة الطابو الزراعي وأدخلت الى الحيز الحضري ، بعد أن توسعت وامتدت أذرع المدينة صوبها وأدمجت مع حي الشموخ . إن هذه الجيوب الريفية قد بيعت بأسعار زهيدة وأصبحت جزءاً من حي الشموخ .

لقد تبوأت أحياء المنصورية والصدر والسراي والشهداء المراتب الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على التوالي ، وبنسبة١٣,٢و١٢,٧و١٤,٦و ١٤,٢ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة على التوالي . وحي السراي هو أقدم الأحياء في المدينة ويشكل في الوقت الراهن المركز التجاري للمدينة بعد أن زحفت الوظيفة التجارية على الوظيفة السكنية ، وأغلب المساكن في هذا الحي هي مساكن قديمة منخفضة الإيجار يقطنها العمال المهاجرون من المناطق الريفية ، جاؤوا لغرض العمل في المدينة واتخذوا من منطقة المركز مكاناً للسكن بسبب انخفاض الإيجارات والقرب من مكان العمل . ومن ثم فإن الشرائح الاجتماعية التي تقطن هذا الحي تمتاز بقلة التجانس وأغلبها من الشباب العزاب ؛ الأمر الذي أسهم في ارتفاع مستوى الجريمة بسبب تضارب القيم والطموحات واختلاف بيئات المهاجرين وانخفاض مستوياتهم التعليمية.

أما النمط المنخفض لنسبة الجريمة فقد سجل في حي الثورة بنسبة ٦,٦ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة . ولم تبتعد النسبة كثيراً بالنسبة لأحياء أريدو وسومر والشعلة ، التي سجلت معدلات متقاربة بلغت ٧,١ و ٧,٤ و٧,٧ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة. وحي الثورة من الأحياء القديمة في المدينة ؛ حيث يرتبط أفرادها بروابط وتقاليد عشائرية تحدد سلوكياتهم ، كما أن الكثير من الجرائم المرتكبة تحل عشائرياً دون أن تسجل في المحاكم المختصة . أما حي أريدو فهو الآخر تسكنه طبقة سكانية متجانسة أغلبها من الكويتيين الذين سكنوا الحي بعد عام ١٩٩٠م .

يتضح مما تقدم وجود تباين في معدلات الجريمة بين أحياء مدينة الناصرية ، وهو أمر تفسره عوامل ومتغيرات متعددة ، أبرزها تباين الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد أبرز العوامل التي تساعد على ارتكاب الجريمة بشتى أنواعها ، أما بالنسبة للنمط المنخفض للجريمة الذي مثلته أحياء الثورة وأريدو وسومر والشعلة فهنا تتحكم به – بالإضافة إلى ما سبق– الثقافة العشائرية التي تحدد كثير من سلوكيات الإنسان ، إذا علمنا أن تلك الأحياء هي أقدم أحياء المدينة وأقلها حضرية وأغلب أفرادها تربطهم روابط عشائرية قوية تعمل كوسائل ضبط اجتماعية ؛ حيث إن أغلب المشكلات يتم حلها عشائرياً دون اللجوء إلى المحاكم .

إن عملية الضبط الاجتماعي إلى جانب عملية التنشئة الاجتماعية من العمليات الاجتماعية المهمة التي تجعل الافراد يلتزمون بقواعد المجتمع والأسرة وتحدد سلوكياتهم . وتزداد أهمية الضبط الاجتماعي مع تعقيدات الحياة ونمو الحضرية . "ويعرف الضبط الاجتماعي كما عند العالم روس Ross بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة (جابر، ١٩٨٥م ، ص: ٣٤).

والملاحظ من خلال تحليل الجدول المتعلق بعدد ونسبة الجرائم المسجلة أن المناطق التي سجلت النسبة الأعلى في مستويات الجريمة هي – على الأغلب – مناطق اقليم الضعف ومناطق الإقليم الانتقالي (المتداخل) المتوسط النوعية كما هو الحال بالنسبة لمناطق المنصورية والصدر والسراي والشهداء ، والأحياء السكنية في هذا الإقليم تتصف بصغر مساحة مساكنها ، وأن(٤٢,٣ %) يسكنون في مساكن تنحصر مساحتها بين (١٠٠ . ١٥٠ م٢) ، أما مادة البناء فقد استخدمت مادة (اللبن ، البلوك ، البلوك مع الطابوق ، الثرمستون ، القصب) ، فضلاً عن مواد أخرى استخدمت نظراً لضعف المستوى الاقتصادي ، وتتميز مساكن هذا الإقليم بسيادة نمط الطابق الواحد . وأغلب شوارع هذا النمط غير معبدة ، وأكثر مساكنها تم بناؤها بصورة عشوائية ذات مساحة صغيرة تراوح ما بين (١٠٠ . ١٥٠) م ٢ ، كما أن أحياءها تعاني النقص الحاد من وجود الخدمات المجتمعية كالمدارس الثانوية والمراكز الصحية ، وتكاد

تكون شوارعها متقطعة في فصل الشتاء ، أما نوع الأسرة السائدة فقد كشف الدارسات الميدانية عن تعادل نسبة الأسر الممتدة مع الأسر النووية ، ويعود ذلك إلى زيادة تشظي الأسر الممتدة إلى اسر عدة (السهلاني ، ٢٠٠٩م ، ص :٧٢).

أما الأحياء التي تنخفض بها نسبة الجريمة فهي التي تصنف ضمن إقليم الطموح كما هو الحال بالنسبة لحي أور ، ويقصد به الأحياء السكنية التي يطمح الساكن لإيجاد سكن فيها . ويتحدد إقليم الطموح بتوفير المطالب السكنية التي تؤثر في عملية اختيار هذا الإقليم ، وهي البيئة الاجتماعية وخصائص المنزل الذاتية(السعدي ،١٩٩٠م ، ص : ٢٠٣) ، وتنخفض الجريمة ايضاً في الإقليم الانتقالي جيد النوعية كما هو الحال بالنسبة للإسكان الصناعي والثورة وسومر وأريدو والشعلة والصالحية (السهلاني ، المرجع السابق ، ص:٦٠).

من المؤكد أن التفاوت في الطبقات ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع ، ويتحدد ذلك في ضوء مقدار الدخل وطبيعة المهنة والمستوى التعليمي والمستويات الفكرية والذهنية والبدنية ، وكل ذلك يسهم في خلق طبقات متباينة أساسها اختلاف مستوى الدخل ؛ حيث نجد أن هناك زيادة لدى البعض وانخفاضاً لدى البعض الآخر مما يعد دافعاً قوياً يسهم مع باقي الخصائص الأخرى في تحديد الكثير من القرارات التي يتخذها الناس ، فحي التضحية الذي احتل المرتبة الأولى في مستوى الجريمة اقترن ذلك مع انخفاض المستوى الاقتصادي وارتفاع نسب الأمية التي تصل إلى (٣١,٩% من إجمالي سكان الحي(شنان ،٢٠٠٤م ، ص: ٩٣).

ويمكن تقسيم المدينة إلى أقاليم سكنية عدة (السهلاني ، المرجع السابق ، ص:٥٢) ، وكما يتضح من (الشكل : ٤) :

١- الإقليم الراقي : ويشتمل على حي أور . وقد تم الاكتفاء بحي واحد ليمثل النمط الراقي نظراً لكونه أكبر الأحياء السكنية في مدينة الناصرية ؛ إذ يشغل مساحة تقدر ٢٩٩ هكتار ؛ أي بنسبة ١٠،٣% من

إجمالي مساحة المدينة البالغة ٢٨٩١ هكتاراً ، علماً بأن مساحة حي أور والمدينة تم تحديدها من قبل الباحث بالاستعانة بجهاز GPS 3.3,Aric view .

٢- الإقليم جيد النوعية ويشتمل على الأحياء الآتية :(الصالحية ، الثورة ، سومر ،الشعلة ، الشهداء ، الإسكان الصناعي ، الشموخ).

٣- الإقليم متوسط النوعية :(الصدر ، أريدو ، الشرقية).

٤- الإقليم منخفض النوعية ويضم كلاً من حيي (المنصورية والتضحية).

ولمعرفة طبيعة العلاقة كما يعرضها (الجدول ١) الآنف الذكر ، نحصل على ارتباط معنوي بين نسب السكان ونسب وقوع الجريمة . وعند استخدام معامل ارتباط الرتب لسيبرمان Spearman Correlation ، الذي تم استخراجه وفقاً للصيغة الإحصائية التالية :

$$\text{١- } \frac{\text{٦*مج (ق٢)}}{\text{ن(ن٢ - ١)}}$$

حيث إن مج ق = مجموع الفرق بين مستوى الأنماط (الأقاليم السكنية) لإقامة مرتكبي الجرائم ونسبة الجرائم المرتكبة (السماك والعزاوي ،٢٠١٠م ، ص :٢٥١). فإنه أشار إلى + ٠,٢٢ وهي علاقة إيجابية لكنها ضعيفة نوعاً ما وهو أمر يعود الى حقائق عدة ، التمس الباحث وجودها من خلال معرفته بطبيعة التركيب الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدينة ، لاسيما أن البلد يمر بظرف استثنائي طارئ ؛ مما خلف حالة من الحراك السكني بين الطبقات الفقيرة بصورة فجائية مما أدى إلى حصول تمازج بين التركيبة السكانية للمدينة ، وجعل البعض يتخذون مقر إقامتهم ضمن الأقاليم الراقية أو جيدة النوعية .

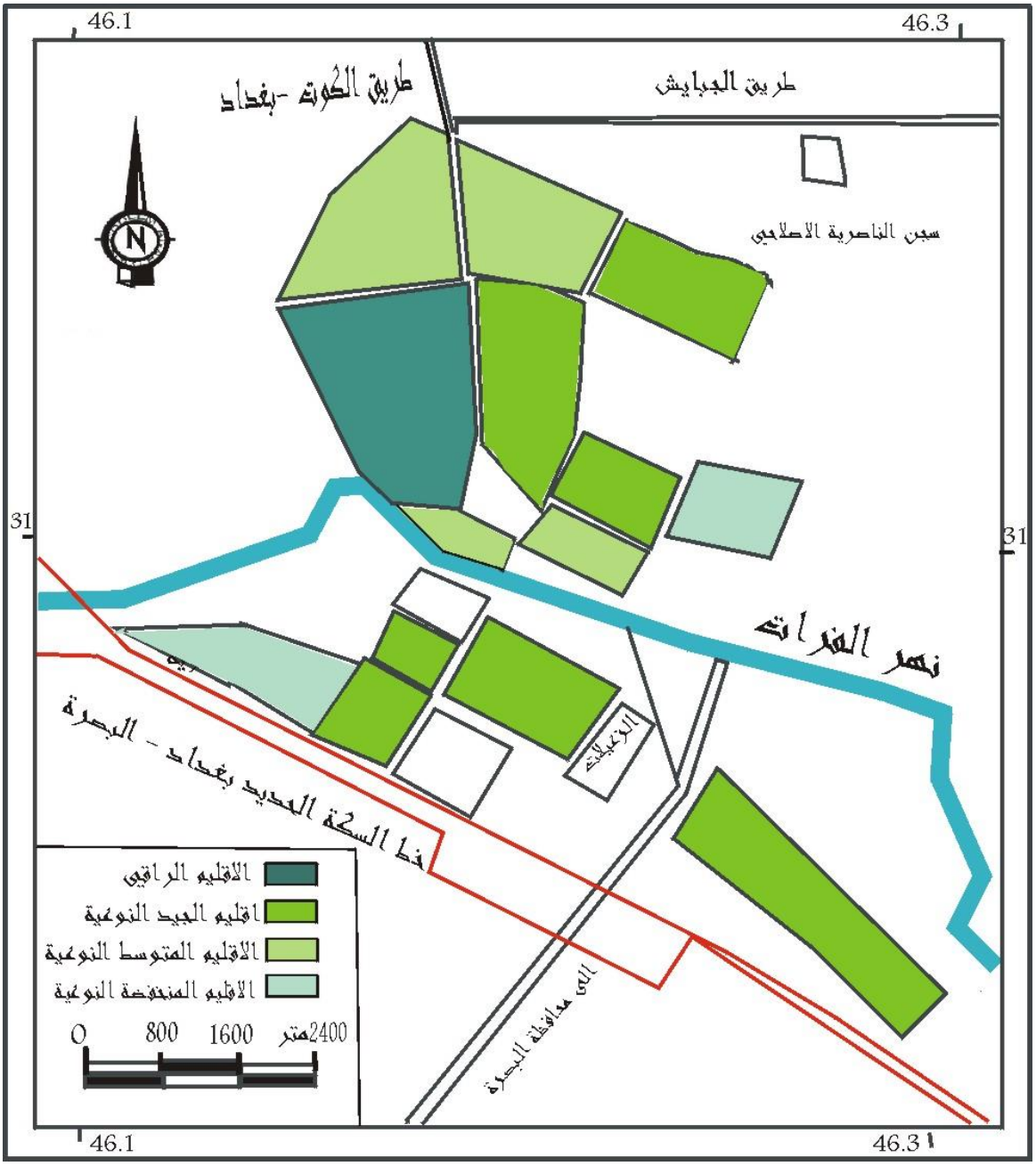

المصدر: بالاعتماد على شكل (١)

الشكل (٤) الأقاليم السكنية في مدينة الناصرية

تباين مستويات الجريمة بحسب أشهر السنة

لا يخفى على المتتبع أن هناك علاقة وثيقة للمناخ بنشاط الإنسان وسلوكياته ومزاجه العام ، وعلى الرغم من وجود عوامل متعددة منها خارجية وأخرى داخلية ، تؤثر بصورة منفردة أو مجتمعة في نشاط

الإنسان وراحته فإن للمناخ تأثيره المباشر والمهم في حياة الفرد من جميع النواحي المعيشية ، بل يعد أهم عامل يؤثر في وجوده وسلوكه وعاداته ونظام حياته العام ونوعيته غذائه وملابسه(سفاح ، ١٩٧٦م ، ص : ١٨١) ، وبمعنى آخر تؤثر الحالة الجوية في راحة الإنسان وسلوكه وقدرته الإنتاجية ، فمن الحقائق العلمية الواضحة أن الحالة الجوية السائدة في أي مكان تؤثر تأثيراً مباشراً في راحة الإنسان وسلوكه أكثر من عوامل البيئة الأخرى التي يتفاعل معها ، علماً ان مفهوم الراحة المناخية للإنسان مفهوم نسبي مختلف بحسب الأشخاص والأوقات.

ويعرف المناخ غير المريح بأنه المناخ الذي يشعر فيه الإنسان بالإرهاق والتعب والانزعاج نتيجة ارتفاع الحرارة المصحوبة بالرطوبة العالية أو البرودة الشديدة المصحوبة بالرياح السريعة . أما المناخ المريح فهو المناخ المثالي من حيث الحرارة والرطوبة وسرعة الرياح وغيرها من عناصر المناخ الأخرى ، التي تجعل الإنسان يشعر بالراحة من الناحية المُناخيَّة من دون استخدام أي وسيلة من وسائل التدفئة أو التبريد الاصطناعية ، ونتيجة لذلك اهتمت الدراسات المُناخيَّة الحديثة بأثر المناخ في راحة الإنسان الحرارية وتأثيرها على سلوكياته واستجاباته. (الشلش ، ١٩٨٦م، ص :١٥٦.).

ان مؤشرات الراحة المُناخيَّة في مدينة الناصرية تشير إلى أن الظروف المناخية تقع خارج حدود الراحة إلا في أشهر قليلة من السنة ومن خلال تطبيق مؤشر سنجر – أحد المؤشرات ذات العنصرين المناخيين (المركبة)على منطقة الدراسة لتحديد راحة الإنسان أشارت النتائج إلى أن أشهر (كانون الأول ، كانون الثاني ، تشرين الثاني ، شباط ، آذار) هي ضمن المُناخ المريح (راحة نسبية) ، أما شهر نيسان فهو الشهر الوحيد الذي يتمتع براحة مثالية ، وأما باقي الأشهر (آيار ، حزيران ، تموز ، آب ، أيلول ، تشرين الأول) فهي تندرج ضمن المُناخ غير المريح للإنسان . (البدري ، ٢٠١٢م ، ص:١٣٦) .

تتميز منطقة الدراسة باستلامها كميات كبيرة من الإشعاع الشمسي ؛ إذ يبلغ المعدل السنوي ٤٥٣,٦ ملي واط / سم٢ (الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية ، ٢٠٠٩م) ، ويبلغ المعدل السنوي

لساعات السطوع النظري أكثر من ١٢ ساعة / يوم . أما المعدل السنوي لساعات السطوع الفعلي فتبلغ ٨,٢ ساعة ، وهو يقل عن معدل السطوع النظري بسبب وجود قطع السحب والغبار ، ومن ذلك يتضح أن مدينة الناصرية تستلم كمية كبيرة من الإشعاع الشمسي بخاصة في فصل الصيف مما يزيد من الشعور بعدم الراحة والانزعاج (الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية ، ٢٠١٠م) ، وبهذا فالمحافظة تقع ضمن المناخ الصحراوي ؛ حيث يشاهد التطرف الواضح في درجات الحرارة (السعدي ، ٢٠٠٩م ، ص : ٦٨) .

ومن خلال ملاحظة المعطيات الحرارية المثبتة في (الجدول : ٢) الذي يوضح المعدل الشهري والسنوي ومعدلات درجات الحرارة العظمى والصغرى لمراحل زمنية مختلفة (١٩٨١م –٢٠١٠م) ، يتضح أن معدلات درجات الحرارة ترتفع بشكل تدريجي ابتداءً من شهر نيسان ، ومع اقتراب فصل الصيف تزداد درجات الحرارة ؛ حيث سجل المعدل السنوي لدرجة الحرارة العظمى ٣٢,٦ درجة مئوية، ومع قدوم فصل الصيف الحار بلغت درجة الحرارة في شهر نيسان ٣٢ درجة مئوية وتبدأ بالارتفاع في شهر مايس لتصل الى ٣٩ درجة مئوية ، و ٤٣,٢ درجة مئوية في شهر حزيران، وتصل إلى أعلى قيمة لها خلال شهري تموز و آب بمعدل ٤٥,٣ درجة مئوية ، ٤٥,٤ درجة مئوية على الترتيب ، وتبدأ درجة الحرارة بالانخفاض التدريجي بعد شهر آب لتصل إلى ٤٢,٢ درجة مئوية في شهر ايلول ، ثم تبدأ بالانخفاض مع قدوم فصل الشتاء لتصل خلال شهريّ تشرين الأول ، تشرين الثاني إلى ٣٥,٧ درجة مئوية و ٢٦ درجة مئوية لكل منهما ، ويصل الانخفاض إلى ١٩,٥ درجة مئوية خلال شهر كانون الأول ، ويسجل شهر كانون الثاني أدنى قيم الانخفاض في درجات الحرارة (١٧,٤ درجة مئوية) ويستمر الانخفاض خلال شهر شباط ليصل إلى ٢٠,٤ درجة مئوية ، ثم يبدا منحنى درجات الحرارة بالارتفاع مرة أخرى .

جدول رقم (٢)

المعدلات الشهرية والسنوية لدرجة حرارة الهواء الاعتيادية ودرجة الحرارة العظمى والصغرى لمحطة الناصرية للمدة (١٩٨١ – ٢٠١٠م).

الأشهر	معدلات درجات الحرارة الاعتيادية (درجة مئوية)	معدل درجات الحرارة العظمى (درجة مئوية)	معدل درجات الحرارة الصغرى(درجة مئوية)
كانون الثاني	١١,٥	١٧,٤	٦,٣
شباط	١٤,٣	٢٠,٤	٨,٣
آذار	١٩	٢٥,٧	١٢,٧
نيسان	٢٥,١	٣٢	١٧,٢
آيار	٣٠,٦	٣٩	٢٤
حزيران	٣٤,٧	٤٣,٢	٢٦,٧
تموز	٣٦,٧	٤٥,٣	٢٨,٦
آب	٣٦,٣	٤٥,٤	٢٨,١
أيلول	٣٣,١	٤٢,٢	٢٤,٦
تشرين الأول	٢٧,٣	٣٥,٧	١٩,٧
تشرين الثاني	١٩,٢	٢٦	١٢,٧
كانون الأول	١٣,٦	١٩,٥	٧,٩
المعدل السنوي	٢٥,١	٣٢,٦	١٨

المصدر : الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ، بغداد ، ٢٠١٠م.

ويتضح من خلال معاينة (الجدول٢) وبالاستعانة بالشكل (٥) أن هناك تبايناً واضحاً في مستويات الجريمة التي تبلغ ذروتها خلال فصل الصيف ، وتحديداً في أشهر حزيران وتموز وآب ، وتسجل هذه الأشهر أعلى مستوى لدرجات الحرارة تشهدها المحافظة .

وتظهر نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فروقاً جوهرية بين أشهر السنة فيما يتعلق بمستويات الجريمة ، والذي يظهر من خلال مربع كاي (chi- square) ، والتي بلغت ١٨,٦٠٦ وبدرجة حرية ١١ وبمستوى دلالة ٥%.

ولاشك أن للارتفاع الكبير في درجة الحرارة أثره على الراحة الفسيولوجية للانسان ، وقد أثبت المختصون في هذا المجال أن ارتفاع الحرارة يجعل الإنسان أكثر ميلاً للانفعال وأكثر تسرعاً وانزعاجاً . إذ إن الشعور بالأجواء المناخية المريحة يعمل على خلق شعور بالاطمئنان والارتياح النفسي، وهو مايعرف بالراحة المناخية التي يقصد بها قابلية الفرد على تأدية جميع فعالياته الطبيعية في ضوء مناخ يتلاءم مع هذه الفعاليات دون ترك أي أضرار على قابلية ذلك الفرد(الشلش ،١٩٨٢م ، ص : ٤٧).

وقد أثبتت الدراسات أن جرائم العنف تكثر في أيام الحر لارتفاع إفرازات الأدرينالين (adrenaline) ، وهو هرمون وناقل عصبي تفرزه الغدة الكظرية الواقعة فوق الكلية ، وهو يعمل على زيادة نبض القلب وانقباض الأوعية الدموية ، فضلاً عن كونه يؤدي إلى تحضير الجسم لحالات الكر والفر ، ويكون إفرازه استجابة لأي نوع من أنواع الانفعال أو الضغط النفسي، كالخوف أو الغضب ، ويؤدي أيضاً لنقص السكر الذي من شأنه رفع درجة التوتر .

الجدول (٣)

عدد الجرائم ونسبها المئوية في مدينة الناصرية بحسب أشهر السنة

الشهر	عدد الجرائم	النسبة المئوية %	الشهر	عدد الجرائم	النسبة المئوية %
كانون الثاني	14	7	تموز	25	12.6
شباط	11	5.6	آب	24	12.1
آذار	12	6	ايلول	17	8.6
نيسان	15	7.6	تشرين الأول	19	9.6
آيار	14	7.1	تشرين الثانى	12	6.1
حزيران	24	12.1	كانون الأول	11	5.6
–	–	–	المجموع	198	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

وزارة العدل ، جمهورية العراق ، دائرة الإصلاح العراقية ، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام الثقيلة والخفيفة ، وحدة الاستقبال ، آذار ٢٠١١م.

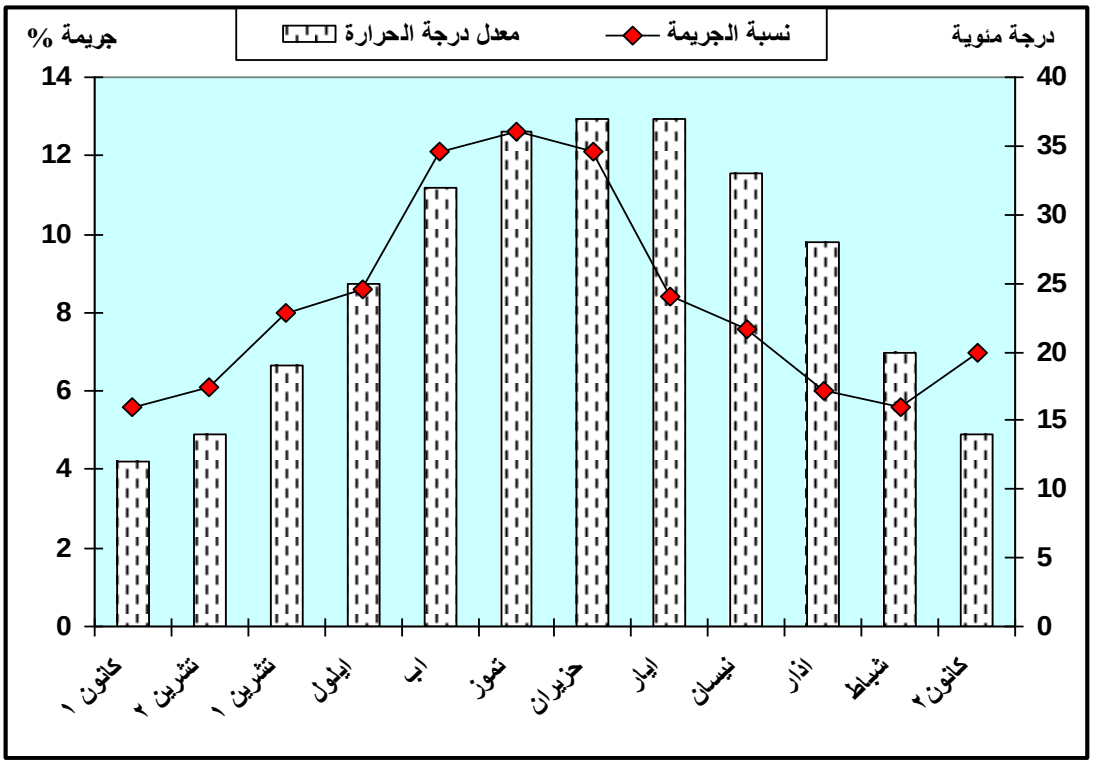

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤،٣)

الشكل (٥) نسب الجريمة في مدينة الناصرية بحسب أشهر السنة

العلاقة بين حجم السكان ومستويات الجريمة:

اتجهت الدراسات السكانية الحديثة إلى بحث موضوعات تنموية واجتماعية متعددة ترتبط بالسكان وتوضح العلاقة بين متغيرين رئيسين . أما الدراسات السكانية المجردة فقد خفت وتيرتها في عالم يزخر بالمشكلات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

تتباين كثافة السكان في مدينة الناصرية ؛ فهناك أحياء تمثل مناطق كثافة عالية في المدينة ، في حين تمثل أحياء أخرى مناطق كثافة منخفضة، أي ان توزيع السكان يتسم بعدم التوازن ، أي قلة السكان في منطقة من المناطق وكثرتهم في مناطق أخرى ؛ لذا فقد تم اللجوء إلى مقياس إحصائي لتوضيح العلاقة بين مستويات الجريمة ونسب السكان في تلك الأحياء وذلك من خلال طرح المستوى الذي تحتله المنطقة من الناحية السكانية من المستوى الذي تحتله المنطقة من حيث الناحية المدروسة ، ويوضح (الجدول: ٤) و (الشكل :٦) تلك العلاقة ، ومنه يتضح أن حي الصالحية مثل المرتبة الأولى من حيث نسبة السكان وبنسبة ١٣,٧١% من إجمالي سكان مدينة الناصرية ، لكنه احتل المرتبة الرابعة في ترتيب الجريمة وبنسبة ١٠,٨٩% . أما المرتبة الثانية من حيث السكان فقد جاءت من نصيب حي سومر في حين مثل هذا الحي المرتبة السادسة من حيث نسبة الجريمة (٧,٧٤%).

أما حي السراي فقد جاء بالمرتبة الثالثة من حيث سكان مدينة الناصرية وبنسبة ٩,٩٧% من إجمالي سكان مدينة الناصرية ، في حين مثل هذا الحي المرتبة الأولى في نسبة الجريمة (١٣,٨%) من إجمالي الجريمة في المدينة . وتطابق الترتيب العام للجريمة مع الترتيب العام للسكان في كل من حي الثورة والإسكان والشموخ ؛ حيث مثل الحي الأخير المرتبة الأخيرة في نسب السكان والمرتبة الأخيرة في نسب الجريمة أيضاً . ولإظهار الفجوة بين نسب السكان ونسب الجريمة واعتماداً على بيانات (الجدول : ٣) يمكن تقسيم أحياء مدينة الناصرية الى فئتين رئيسيتين كما يتضح من (الشكل :٧) .

- الفئة الأولى أشارت إلى السالب ومثلتها كل من أحياء التضحية والسراي والشهداء والصدر والشموخ والمنصورية والشرقية والإسكان ؛ حيث بلغ الفرق بين نسب السكان والجريمة (-٥,٠٣ ،-٣,٨٣ ،-١,٧ ،-١,٥٨ ،-٠٩٢ ،-٠,٥٣ ،-٠,١٨ ،-٠,٢٧) على التوالي . وتبين أحياء هذا القسم أن نسب الجريمة أعلى من نسب السكان .

– الفئة الثانية الذي أشارت الى الموجب ، وهي الأحياء التي تزداد بها نسب السكان على نسب الجريمة، وتمثل كلاً من سومر والصالحية وأريدو، وبنسب بلغت على الترتيب (٣,٢٧ ، ٢,٨٢ ،٢,٧ ،٢,٢ ،٢,١ ،٠,٨٧).

جدول (٤)

نسب السكان والجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

المنطقة	نسبة السكان %	ترتيب نسب السكان	نسبة الجريمة %	ترتيب نسب الجريمة	الفرق بين النسب ٠
الصالحيه	13.71	1	10.89	4	2.82
الثوره	5.76	10	3.63	10	2.13
الصدر	7.86	7	9.44	5	-1.58
اور	4.25	11	3.38	11	0.87
سومر	11.01	2	7.74	6	3.27
أريدو	8.26	6	5.56	9	2.7
الشعله	9.03	5	6.77	8	2.26
التضحيه	7.07	8	12.1	2	-5.03
الشرقيه	6.5	9	6.77	7	-0.27
السراي	9.97	3	13.8	1	-3.83
الشهداء	9.68	4	11.38	3	-1.7
الإسكان الصناعي	3.2	12	3.38	12	-0.18
الشموخ	1.5	14	2.42	14	-0.92
المنصوريه	2.13	13	2.66	13	-0.53
المجموع	100	-	100	-	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

وزارة العدل ، جمهورية العراق ، دائرة الإصلاح العراقية ، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام الثقيلة والخفيفة ، وحدة الاستقبال ، آذار ٢٠١١م.

٠ الفرق بين النسب حسبت من قبل الباحث من خلال طرح نسب السكان من نسب الجريمة .

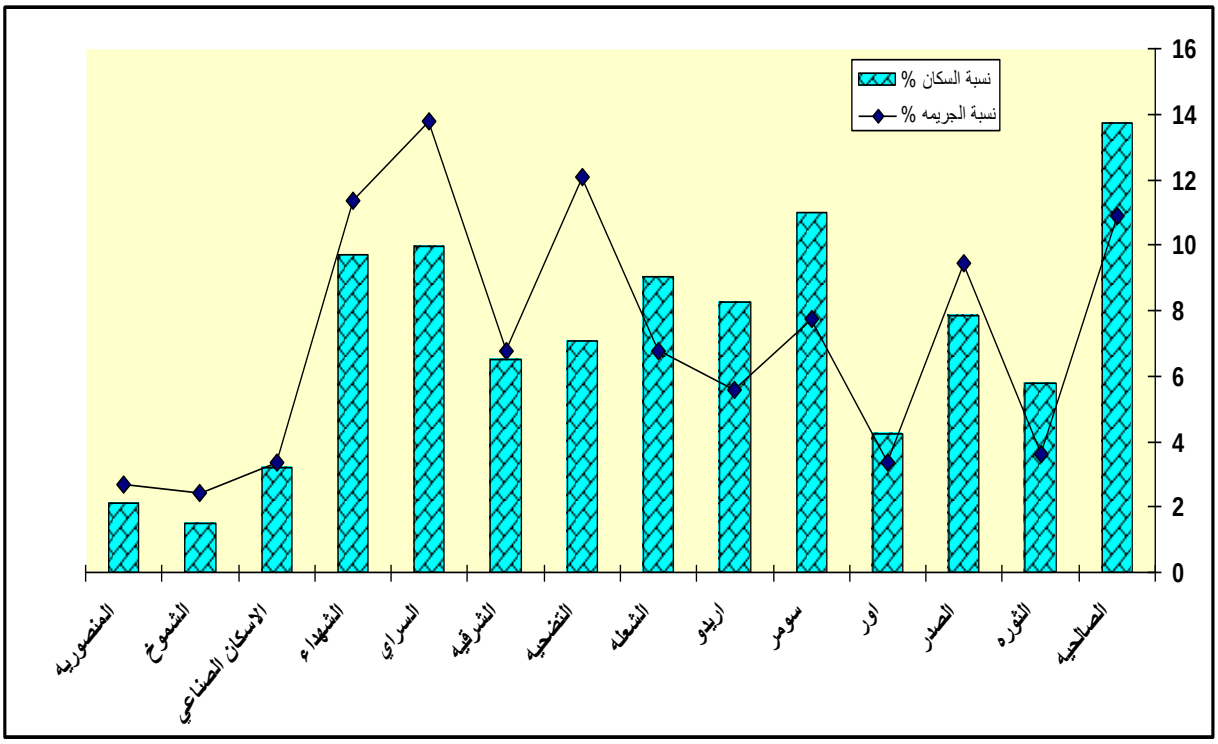

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٣)

الشكل (٦) العلاقة بين نسب السكان ونسب الجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

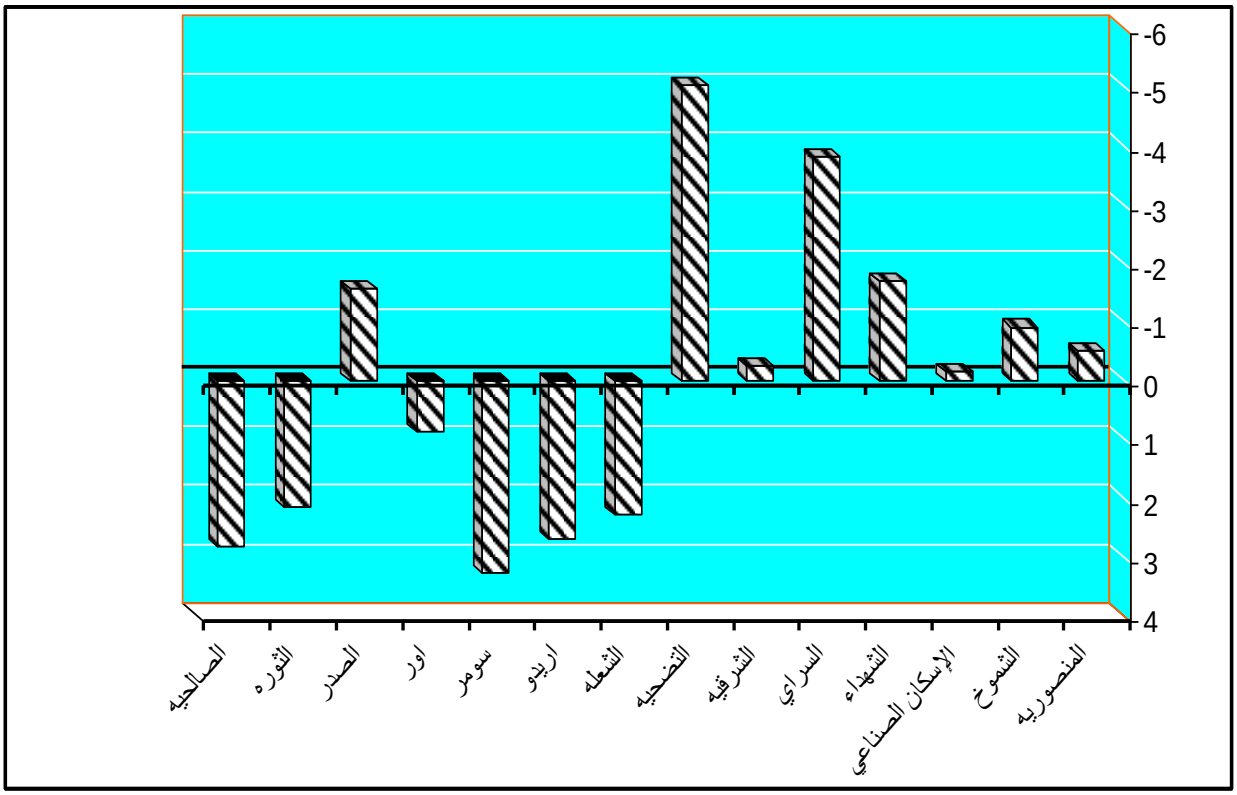

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٣)

الشكل (٧) الفرق بين نسب السكان ونسب الجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

التباين المكاني بحسب نوع الجريمة

من ملاحظة (الجدول ٥) وبالاستعانة بالشكل (٨) يتضح أن مستويات الجريمة قد ارتفعت فيما يتعلق بجرائم السرقة التي حازت ١٠٢ حالة سرقة لعام ٢٠١١م ؛ أي بنسبة تقترب من ربع الجرائم التي شهدتها المدينة (٢٤,٧%) ، والسرقة من الجنح التي تشتمل على سرقة المساكن وسرقة المتاجر وسرقة السيارات وسرقة الماشية والسرقة بطريقة النشل . أما الجرائم المتعلقة بالمشاجرة والاعتداء فقد حازت المرتبة الثانية بعدد قدره ٦١ حالة ، أي بنسبة ١٤,٨% من إجمالي الجرائم في المدينة ؛ بينما جاءت الجرائم المتعلقة بالاحتيال والمخدرات والقتل بنسب متقاربة بلغت ١٤% لجريمتي الاحتيال والمخدرات و١٤,٣% لجريمة القتل .

وقد شهدت بعض الجرائم انخفاضاً واضحاً لاسيما فيما يتعلق بجرائم الإرهاب التي لم تسجل سوى أربع حالات وبنسبة ٠,٩٧% ، وهو أمر يعود الى أسباب متعددة ، أبرزها التعايش السلمي لأبناء المدينة ويقظة الجهات المعنية والإجراءات الحازمة اتجاه هذا النوع من الجرائم ، علماً أن المدينة يقطنها المسلمون على اختلاف مذاهبهم والصابئة المندائيون وبعض المسيحيين . أما الجرائم المتعلقة بالاختطاف والاغتصاب فهي الأخرى لم تسجل إلا نسباً وأعداداً متواضعة بلغت ٢,٧% و٤,٦% من إجمالي الجرائم في المدينة على التوالي ، وهو أمر يعكس طبيعة المجتمع في المدينة ، الذي تسوده الضوابط والمحددات العشائرية . والمستوى المنخفض لنوعية الجرائم سجلته جريمة "التسليب" ؛ حيث سجلت المدينة ثماني حالات فقط ؛ أي بنسبة ١,٩٣% من إجمالي الجرائم ، وهذا الانخفاض يعكس طبيعة الجريمة التي تحدث على الطرق الخارجية المنعزلة .

والملاحظ ان المجتمع العراقي عموماً ومحافظات جنوب العراق خصوصاً يسودها النظام القبلي الذي أخذ على عاتقه تسيير الأمور في المراحل الزمنية ، التي انعدم فيها القانون لاسيما المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ إبان سيطرة القوات الأمريكية على البلاد ، ولايقتصر الاثر القبلي على ارياف المدينة بل ان الجانب العشائري له وجود واضح في المدن التي يعود اغلب ساكنيها الى اصولهم العشائرية ، وعلى الرغم

من ان الدولة في العراق قد حلت محل القبيلة كوحدة سياسية فإن المظهر العام للمناطق العراقية يظهر النظام القبلي بشكل واضح ، ومن الطبيعي أن يتضح البعد القبلي في الأرياف بشكل أوضح مما هو الحال في المدن .

جدول (٥)

التوزيع الجغرافي للجرائم في مدينة الناصرية بحسب المنطقة ونوع الجريمة لعام ٢٠١١م

المنطقه	ارهاب	سرقه	اغتصاب	تسليب	قتل	تزوير	خطف	مخدرات	احتيال	مشاجره واعتداء	العدد الكلي	جريمة/عشرة آلاف نسمه
الصالحيه	0	11	1	2	8	0	2	10	10	1	45	8.4
الثوره	1	4	1	0	3	0	0	3	2	1	15	6.69
الصدر	0	10	0	0	7	1	0	8	7	6	39	12.7
اور	0	5	0	0	1	1	0	3	3	1	14	8.47
سومر	1	5	0	0	6	8	3	4	2	4	32	7.47
أريدو	0	7	4	0	4	0	0	2	3	2	23	7.1
الشعله	0	5	1	0	2	6	1	2	7	4	28	7.79
التضحيه	0	18	0	1	7	3	1	13	4	3	50	18.1
الشرقيه	0	6	0	0	2	3	1	7	3	6	28	11
السراي	0	8	4	0	9	6	2	4	7	17	57	14.6
الشهداء	2	13	6	3	5	5	1	2	5	5	47	12.4
الإسكان	0	6	1	0	3	0	0	0	1	3	14	11.22
الشموخ	0	2	1	0	1	0	0	0	1	5	10	17
المنصوريه	0	2	0	2	1	0	0	0	3	3	11	13.2
المجموع	4	102	19	8	59	33	11	58	58	61	413	-
%	0.97	24.7	4.6	1.93	14.3	8	2.7	14	14	14.8	100	-

جمهورية العراق ، وزارة العدل ، دائرة الإصلاح العراقية ، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام االثقيله والخفيفة ، وحدة الاستقبال ، آذار ٢٠١١م.

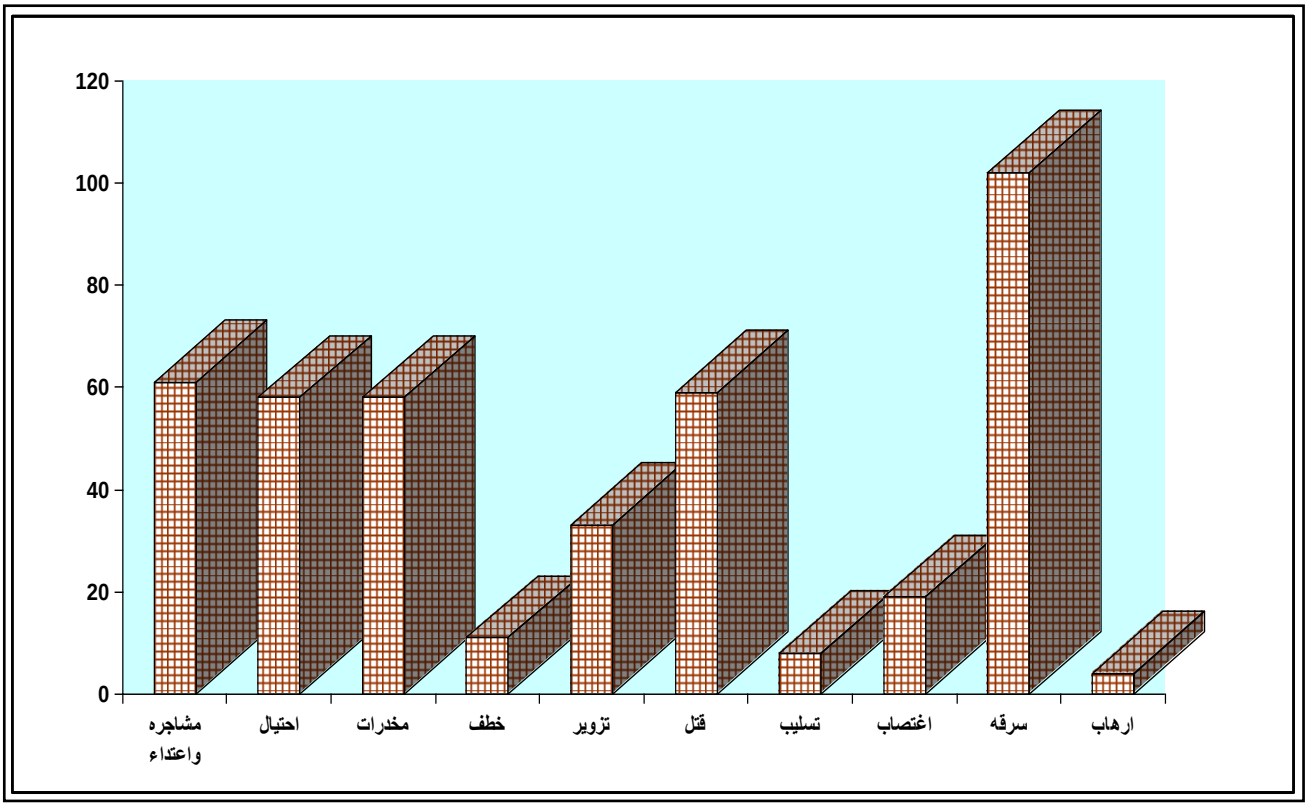

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٥).

الشكل (٨) تباين مستوى الجريمة بحسب نوعها

والقبيلة رابطة اجتماعية مفيدة وضارة في آن واحد ، فهي ضارة ؛ لأنها وعاء للعشائرية (الفئوية) ، وتعزز النزعة الإقليمية وتذكي نار العداوة والبغضاء ؛ لان الولاء يكون للقبيلة بالدرجة الأولى . ومن جهة أخرى توفر القبيلة الحماية الاجتماعية لأفرادها لاسيما في المراحل الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول ، ومنها مامر به العراق ابان الغزو الأمريكي ؛ حيث ارتمى الفرد في أحضان القبيلة لتوفر له الأمن . وللعامل القبلي دور مهم في حلحلة الكثير من المشكلات وإبعادها عن تدخل الدولة ؛ أي أن المشكلات يتم تلافيها من خلال الحوار بين شيوخ العشائر وعقلاء القوم .

إن (الجدول : ٥) يوضح التباين المكاني للجريمة بحسب الأحياء السكنية ونوع الجريمة ، ومنه يتضح وجود اتجاه عام يتفق مع المجموع الكلي مع تباين بسيط . ويظهر أن منطقة السراي احتلت مرتبة متقدمة جداً في عدد الجرائم المتعلقة بالمشاجرة والاعتداء ؛ إذ بلغت ١٧ حالة ؛ أي بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي الجرائم في هذا الحي ، وهي أعلى نسبة للجرائم تسجل في منطقة السراي . وهو أمر طبيعي

بالنسبة للمنطقة التي تحتل مكاناً في قلب المدينة القديمة ، وتأوي الشرائح الاجتماعية غير المتجانسة، والعمال الذين قدموا إلى المدينة من أنحاء متفرقة وأغلبهم من العزاب ، والشجارات بين السكان حالة تكون تكاد طبيعية ومتعارفة عند الشعوب و المجتمعات ، وتتفاقم حالات حدوثها و تكراراتها في مناطق معينة من المدينة لاسيما القلب التجاري القديم للمدينة ، حيث يكون التماس مباشراً بين شرائح اجتماعية غير متجانسة ، او فئات متعارضة في مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، أو متباينة في إرثها الاجتماعي والثقافي ، وتحدث في المناطق التي تجذب العمال المهاجرين من مختلف أنحاء البلاد ، مما يؤدي إلى معاناتها من التدني في السلم الاجتماعي الاقتصادي Filtering down .كما امتاز حي السراي بارتفاع عدد ونسبة الجرائم المتعلقة بالقتل والاحتيال والسرقة .

أما حي الصالحية فقد احتل مكانة متقدمة في جرائم الاحتيال والمخدرات وهي جنايات ترتبط بالمدنية وتعقيداتها ، وحي الصالحية من الأحياء السكنية القديمة في مدينة الناصرية ؛ حيث بلغت أعداد الجرائم لهذا النوع ٢٠ جريمة ؛ أي بنسبة ٤٤,٥% من إجمالي الجرائم في الحي .

وامتاز حي التضحية بارتفاع عدد الجرائم المتعلقة بالمخدرات ، التي تشتمل ايضا على المتاجرة بالحبوب المخدرة . وقد بلغ عدد الجرائم المتعلقة بهذا النوع ١٣ حالة ؛ أي بنسبة ٢٦% من إجمالي الجرائم في حي التضحية .

وتصنف المخدرات تبعاً لشدتها وخطورتها الى أنواع متعددة ، فمنها المخدرات الكبرى مثل(الافيون، المورفين، الكوكايين، الهيروين، الحشيش، البانجو) ، وهناك المخدرات الصغرى الأقل خطورة ومعظمها من العقاقير المستخدمة كعلاج طبي مثل (المنبهات، المهدئات، المسكنات، المنومات، القات، والكوكا) ، وهي مجموعة من العقاقير التي يتم تصنيعها من مركبات كيميائية وتشمل العقاقير المنشطة والعقاقير المهلوسة ، فضلاً عن عقار الترامادول Tramdol hydrochloric وهي مجموعة العقاقير المسببة للهلوسة أو التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي ، فتحدث تغيرات نفسية تراوح بين الشعور بالاكتئاب الشديد أو النشوة والمرح ، وتؤدي إلى تصورات خيالية لبعض الظواهر غير الموجودة (النجار ،٢٠١٢م ، ص: ٢٨) وينعدم تعاطي النوع الأول في مجتمع مدينة الناصرية ، ربما لأن المحافظة ليست حدودية .

ويعد حي التضحية من الأحياء الحديثة التي أنشئت بسبب الهجرة من مناطق الأهوار المجففة في محافظة ذي قار، بل ان أكثر سكانها هم من المهاجرين الذين سبق لهم قضاء الجزء الأكبر من حياتهم في الأهوار ، وهم بذلك أثروا وتأثروا بالمجتمع المستقبل لهم ونقلوا إليه الكثير مما يحملونه من عادات وتقاليد وارث ثقافي وحضاري ، فظهرت نتيجة لذلك ظاهرة (أريفة المدن Ruralization of Cities) ، وقطعاً إن ما نراه اليوم في بعض المدن من عادات وتقاليد ومفردات*هي بالتأكيد لا تمت للحضرية بأي شكل من الأشكال ، بل هي تقاليد وعادات ومفردات قبلية نقلها سكان الأهوار والأرياف الى المدن المحاذية للأهوار ، واذا كانت هذه العادات تتلائم مع بيئة الأهوار فانها لا تتفق مع قوانين المدينة وسلوكياتها (الزيادي ، ٢٠١١م ، ص: ٢٥٠) .

تعتبر منطقة الأهوار العراقية أكبر نظام بيئي من نوعه في الشرق الأوسط ، وهي ذات أهمية كبرى من النواحي البيئية والثقافية ؛ حيث تعتبر تراثاً انسانياً لا نظير له . وقد كانت مساحة الأهوار المغمورة بالمياه في جنوب العراق نحو ٢٠ ألف كيلو متر مربع في سبعينات القرن الماضي ، وقد تقلصت المنخفضات المائية في عهد النظام السابق بعد أن جرى تحويل مجاري الأنهار عنها بنحو ٩٠% فأصبحت هذه الحضارة الممتدة لخمسة آلاف سنة مهددة بالفناء (جمهورية العراق، ٢٠٠٦م ، ص :٨٢).

جرائم النساء :

لم يشذ مجتمع مدينة الناصرية عن غيره من المجتمعات العربية التي تنخفض فيها نسب جرائم النساء الى درجة كبيرة مقارنة بجرائم الرجال ؛ ففي الجزائر ترتكب جريمة واحدة للإناث مقابل ٢٧٤٤ جريمة يرتكبها الذكور ، وهي نفس النسبة تقريباً في المغرب وتونس ، وفي مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الإناث ٥% الى إجمالي الجرائم التي ترتكب سنوياً، أما جرائم النساء على مستوى العالم فتشهد هي الأخرى انخفاضا لكن ليس بمستويات الدول العربية ، ففي الولايات المتحدة يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنوياً من مرتكبي الجرائم عشرة أمثال من يقبض عليهن من الإناث ، أما في الدنمارك فقد بلغت

* من تلك المفردات (العطوه و الدكة والكوامة والعراضة والفزعة والحشم والفصل والسودة وطيحة العكال.. الخ) وهي مفردات لم يكن لها وجود في المجتمع الحضري لمدينة الناصرية قبل اشتداد تيارات الهجرة الريفية والهجرة من الاهوار في تسعينيات القرن المنصرم لاسيما بعد جريمة تجفيف الأهوار التي قام بها النظام السابق .

نسبة النساء المجرمات إلى إجمالي المجرمين ١٤% . وفي بلجيكا بلغ عدد جرائم الذكور ٢٤٢ مرة بعدد جرائم الإناث (الساعاتي ،١٩٨٦م ، ص :٢١).

وللتدليل على انخفاض نسب جرائم النساء فإن (الجدول: ٦) يعرض أعداد ونسب جرائم القتل والسرقة في مدينة الناصرية خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م ، ومنه يتضح أن عدد جرائم القتل للنساء بلغت ٢٢ جريمة ؛ أي بنسبة ٥,٤ % مقابل ٣٨٩ جريمة للذكور ؛ أي بنسبة ٩٤,٦% من إجمالي جرائم القتل المسجلة في المدينة للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م وهي السنوات التي توفرت عنها البيانات .مع وجود تباين زمني بسيط ؛ حيث بلغت نسب جرائم القتل لدى النساء حدها الأعلى عام ٢٠٠٩م .

أما جرائم السرقة المتعلقة بالنساء فقد سجلت ٢٨ حالة ؛ أي بنسبة ٢,٤% ، في حين بلغت حالات جرائم السرقة للذكور ١١٥١ حالة ، أي بنسبة ٩٧,٦% من إجمالي جرائم السرقة للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م .علماً أن هناك تبايناً خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م ؛ حيث بلغت جرائم السرقة أعلى حد لها عام ٢٠٠٩م بنسبة ٣,٥% من إجمالي جرائم السرقة في المدينة ، وعلى الرغم من وجود تباين طفيف فإن الاتجاه العام لجرائم السرقة عموماً يشير الى انخفاضها بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور .

وكشفت الدراسة الميدانية أن دور المرأة في جرائم السرقة هو التحريض والمساندة وتقديم المعلومات عن المجني عليه او المراقبة في أثناء التنفيذ أو تضليل رجال الشرطة والتستر على الجناة ، ولم يكن للمرأة دور مباشر في جرائم السرقة . كما كشفت الدراسة الميدانية أن نصف السجينات هن من العائدات الى الجريمة . ويمكن التماس سبب عودة بعض السجينات للجريمة من خلال نظرية الوصم الإجرامي ، التي ترى أن الافراد يرتكبون السلوك الاجرامي نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم ، وان مايؤدي الى العودة للجريمة مرة أخرى هو الكيفية التي يعامل بها الاخرون مرتكب الجريمة (التويجري ، ٢٠١١ م ، ص:٢١٨).

الجدول (٦)

جريمتي القتل والسرقة المسجلة في مراكز الشرطة في مدينة الناصرية بحسب الجنس للمدة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢م

السنة	القتل				السرقة			
	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%
٢٠٠٨	٩٨	٩٨	٢	٢	١٧٣	٩٩,٤	١	١,٦
٢٠٠٩	٧٠	٩٢,١	٦	٧,٩	٢٢٠	٩٦,٥	٨	٣,٥
٢٠١٠	٧٦	٩٥	٤	٥	٢٠٤	٩٩,٠	٢	١
٢٠١١	٥٩	٩٢,١	٥	٧,٩	٢٢٠	٩٧,٣	٦	٢,٧
٢٠١٢	٨٦	٩٤,٥	٥	٥,٥	٣٣٤	٩٦,٨	١١	٣,٢
المجموع	٣٨٩	٩٤,٦	٢٢	٥,٤	١١٥١	٩٧,٦	٢٨	٢,٤

المصدر : وزارة الداخلية ، جمهورية العراق ، مديرية شرطة ذي قار ، قسم الإحصاء ، ٢٠١٣ م ، بيانات غير منشورة .

تصنيف الجناة بحسب الفئات العمرية :

يعد التركيب السكاني من أهم العوامل الديموغرافية وأوسعها تأثيراً في الخصائص الديموغرافية للسكان ، فضلاً عن ذلك يتأثر التركيب السكاني بالعديد من المؤثرات السكانية كالزيادة الطبيعية للسكان والمتمثلة بالفرق بين الولادات والوفيات والزيادة غير الطبيعية المتمثلة بالهجرة (الزيادي ، ٢٠٠٨م ، ص : ١٢٠).

وقد جرت العادة في الدراسات السكانية على تقسيم السكان إلى ثلاث فئات مميزة ؛ هي فئة صغار السن دون ١٥ سنة ، وفئة متوسطو السن ١٥ – ٦٤ سنة ، وفئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر(الخفاف،١٩٨٦م: ٣٢٥) ، ويرى الباحث أن التقسيم السابق لا يبين الحقائق الاجتماعية المتعلقة بالجريمة بصورة دقيقة ، لذا تم الاعتماد على التقسيم العشري للجناة وبحسب ما يتضح من (الجدول: ٧) و (الشكل :٩) .

من خلال الجدول المذكور آنفاً يتضح أن الفئة العمرية ٢١-٣٠ هي الفئة التي سجلت المستوى الأعلى للجريمة وبنسبه قدرها ٤٣,١% من إجمالي الفئات العمرية ، وتمثل هذه الفئة مرحلة المراهقة فتكون أكثر اندفاعا لارتكاب الجريمة لاسيما المشاجرة والسرقة ، وقد بلغت أعداد الجريمة ضمن هذه الفئة ٨٨ حالة . وتقع هذه الفئة ضمن فئة متوسطي العمر (١٥ – ٦٤) ، وهي الفئة المنتجة أو النشطة اقتصادياً ، ويقع على عاتقها إعالة باقي الفئات ، وهناك من يقسمها الى فئة البالغين الشباب ١٥ – ٣٤ سنة والبالغين الكبار(٣٥ – ٦٤ سنة) . أما المرتبة الثانية فقد جاءت من نصيب الفئة العمرية الأولى (اقل من ٢٠سنة) . وبنسبة قدرها ٣٠,٤% . "وتمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني وتتميز بكونها مستهلكة وغير منتجة في الغالب ، ويمتاز المجتمع في محافظة ذي قار بدور الفتوة وهو ما يدلل عليه تركز نسبة كبيرة ضمن فئات العمر الصغيرة ، فضلاً عن ارتفاع مستوى الخصوبة(الزيادي ، ٢٠١٠م ، ص : ١٠٩). وارتفاع نسب الجريمة ضمن هذه الفئة يشير الى ارتفاع نسبة عمالة الأطفال وازدياد ظاهرة التسرب من المدارس في مدينة الناصرية . وانخفضت نسبة وعدد الجرائم بالنسبة للفئات العمرية(41-50) و(51-60) و(60 سنة فأكثر) ؛ حيث أخذت تلك النسب منحنى تنازلياً ؛ إذ بلغت نسبة الجرائم لهذه الفئات 3.9% و3.4% و 2.4% على التوالي .

ومن خلال تحليل معطيات (الجدول : ٧) يتضح أن هناك فروقاً بحسب الفئات العمرية للجناة ؛ حيث بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (١٧٤,٨٨٢) وبدرجة حرية (٥) ومستوى دلالة (٠,٠٥) وهذا يعزز ما تم ذكره آنفاً من أن الجرائم تنخفض تدريجياً بالنسبة للفئات العمرية المتقدمة ، وهذا الانخفاض التدريجي يعكس ارتفاع مستوى النضج الفكري والعاطفي للفرد بتقادم العمر.

الجدول (٧)

التركيب العمري للجناة بحسب فئات السن العريضة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

العمر	أقل من 20	30-21	40-31	50-41	60-51	60 سنة فأكثر	المجموع
العدد	62	88	34	8	7	5	204
النسبة	30.4	43.1	16. 7	3.9	3.4	2.4	%100

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

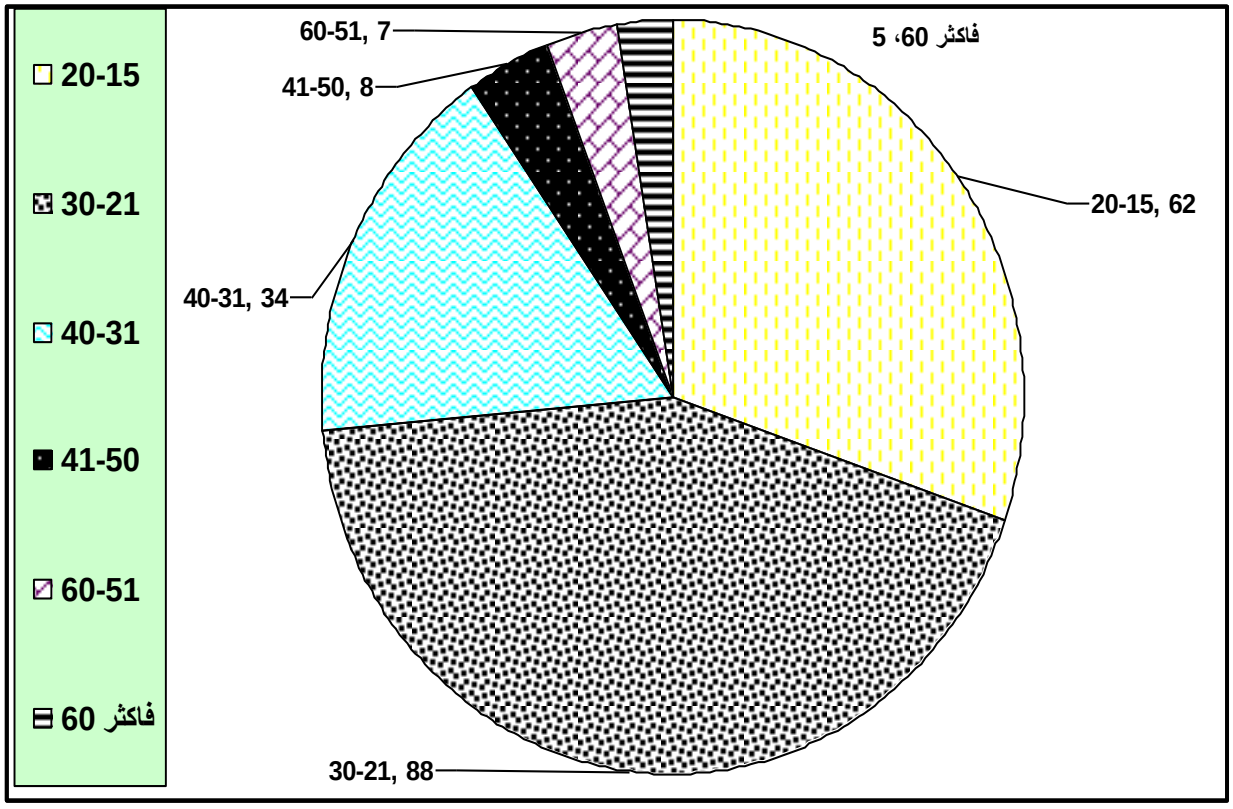

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٧)

الشكل (٩) التركيب العمري للجناة بحسب فئات السن العريضة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة بحسب الحالة التعليمية :

إن البناء الفكري للإنسان يعد من أصعب المسؤوليات وأهمها ، لأنه ينقل الإنسان من مرحلة حضارية إلى أخرى وهو مفتاح إحساسه بإنسانيته ووجوده ، وهو الذي يؤطر ملامح شخصيته ويحدد موقفه من كل ما يحدث حوله (العمر ،٢٠٠١م ، ص : ٦٨) ، ولاشك أن التعليم يعد أهم ركائز التنمية البشرية وابرز مؤشراتها ، فضلاً عن كونه حجر الأساس لتقدم الشعوب ورقيها ويسهم التعليم في تقليل نسب الجرائم بشكل كبير ، فضلاً عن تاثيره على حجم الجريمة ونوعها .

يتكون السلم التعليمي في العراق من ثلاث مراحل قبل التعليم الجامعي ، هي المرحلة الأبتدائية والمتوسطة والإعدادية بنوعيها الأكاديمي و المهني. وتكون فيها إلزامية التعليم سارية على الأطفال في سن (٦-١١ سنة) لكلا الجنسين ، وتكون الدراسة فيها ست سنوات بموجب القانون . والدراسة الأبتدائية تبدأ من الصف الأول الى الصف السادس الأبتدائي ، وتقدم خدماتها للأطفال الذين تراوح أعمارهم مابين (٦-١١ سنة) ، في حين تبدأ الدراسة المتوسطة من الصف الأول المتوسط الى الصف الثالث المتوسط من عمر(١٢-١٤ سنة) ، أما الدراسة الاعدادية فتعد حلقة الوصل بين التعليم الأبتدائي والمتوسط من جهة والتعليم الجامعي من جهة أخرى ؛ إذ تبلغ مدة الدراسة فيه (٣) سنوات ويكون عمر الدارسين فيها مابين (١٥-١٧) سنة. ويقسم الى الفرع العلمي والأدبي فضلاً عن الفروع المهنية.

ويتضح جلياً من خلال (الجدول ٨) و (الشكل ١٠) ان ثلاثة أرباع الجرائم المسجلة في مدينة الناصرية هي من نصيب الفئات الأمية*وشبه الأمية (يقرأ ويكتب ، خريج ابتدائية) . في حين توزع الربع الباقي من الجرائم المسجلة على الفئات الأخرى، خريجو المتوسطة بنسبة ١٣% وخريجو الإعدادية ٥% . في حين سجل مستوى الدبلوم وذوو المؤهل الجامعي نسبة ٧% من إجمالي نسبة الجريمة في مدينة الناصرية ، وربما يعود الارتفاع الطفيف في نسبة الجريمة للفئة الأخيرة إلى ارتفاع أعداد خريجو المعاهد والجامعات وتزايد أعدادهم سنة بعد أخرى بسبب عدم وجود فرص العمل في المدينة .

---

* الشخص الأمي هو الذي لا يعرف القراءة والكتابة بأي لغة حتى لو كان يستطيع القراءة فقط. أو أن قدرته على الكتابة لا تتعدى كتابة الأرقام أو اسمه أو حتى مجموعة عبارات مختزنة في الذاكرة. المصدر :

Shryock , H.S ,(1975),The Methods and Materials of Demography , 3rd . print , U.S.Bureau of the Census , Washington D.C, P 325.

ويوضح (الجدول ٨) أعداد الجرائم في كل حي تبعاً للحالة التعليمية ، ومنه يتضح أن تلك الأعداد لم تختلف في واقعها عن الاتجاه العام الذي اتخذت المجموع العام لتلك الجرائم ، أي أن هناك تركزاً واضحاً للجرائم ضمن الفئات غير المتعلمة ، وهو أمر يظهر بجلاء من خلال معاينة الجدول السابق دون الحاجة إلى وسيلة إحصائية لبيانه .

الجدول (٨)

عدد الجرائم في مدينة الناصرية بحسب المستوى التعليمي لعام ٢٠١١م

المنطقه	أمي	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم/ جامعي فأكثر
الصالحية	16	17	2	5	6
الثورة	3	7	2	0	3
الصدر	16	12	7	2	1
اور	3	10	1	0	0
سومر	7	16	4	1	5
أريدو	10	9	4	0	0
الشعلة	5	10	8	2	4
التضحية	25	13	5	4	2
الشرقية	5	15	3	3	2
السراي	15	25	10	5	3
الشهداء	20	20	4	2	1
الإسكان الصناعي	7	7	0	0	0
الشموخ	1	6	3	0	0
المنصورية	2	6	2	0	0
المجموع	135	173	55	22	27
النسبه المئوية	33%	42%	13%	5%	7.00%

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

وزارة العدل ، جمهورية العراق ، دائرة الإصلاح العراقية ، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام االثقيله والخفيفة ، وحدة الاستقبال ، آذار ٢٠١١م .

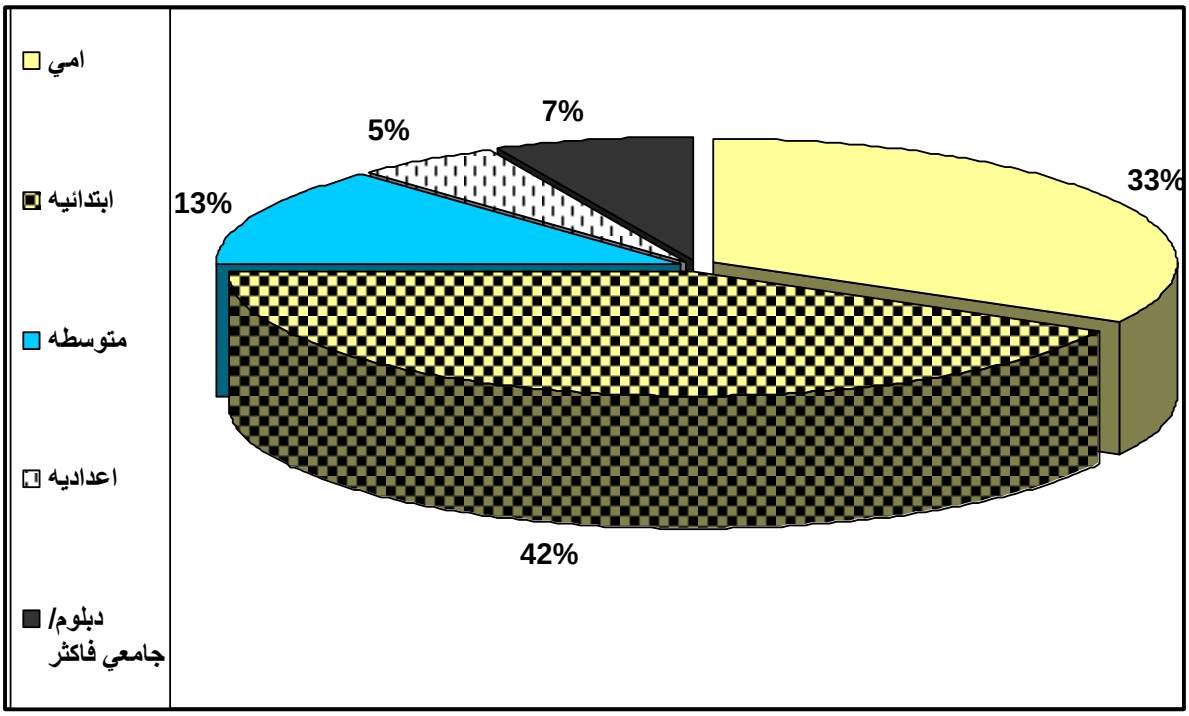

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٨)

الشكل (١٠) نسبة الجرائم في مدينة الناصرية بحسب المستوى التعليمي لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة بحسب مستوى البطالة (يعمل /عاطل عن العمل):

استحوذت محافظة ذي قار على أعلى المعدلات وبنسبة 28% عام ٢٠٠٧م وأغلب هذه النسبة تستحوذ عليها مدينة الناصرية ، ولعل غياب الأمن وعجز مشاريع إعادة الأعمار عن توليد فرص عمل جديدة وانخفاض تخصيصات الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة ، وغياب الاستثمار الأجنبي المعزز لمبدأ تشغيل قوة العمل الوطنية ، وعدم فاعلية المنح والقروض الخارجية باتجاه توليد فرص عمل. جميعها تعد حزمة من العوامل ذات التأثير المتبادل في رفع معدلات البطالة (خطة التنمية الوطنية للمدة ، ٢٠١٢م ، ص: ٣٧).

ومجتمع مدينة الناصرية لم يشذ عن القاعدة التي تربط بين ارتفاع نسب الجريمة مع ارتفاع نسب البطالة . إذ يتبين من (الجدول ٩) و (الشكل ١١) أن ١٢٣ من الجناة هم من العاطلين عن العمل ؛ أي بنسبة ٦٢% من إجمالي العينة ، في حين شكل الجناة الذين يمتلكون فرصة عمل ما مجموعة ٧٦ شخصاً ، أي بنسبة ٣٨% من إجمالي العينة. ومن المؤكد أن نسبة الجريمة بالنسبة للذين يملكون فرص

عمل تختلف بحسب نوع المهنة أو النشاط الاقتصادي ، لكن عدم وجود البيانات الكافية قد حال دون تناولها دراسة وتحليلاً .

الجدول (٩)

نسب الجريمة في مدينة الناصرية بحسب النشاط الاقتصادي للجناة لعام ٢٠١١م

النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة المئوية
يعمل	76	38
عاطل عن العمل	123	62
المجموع	199	100

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

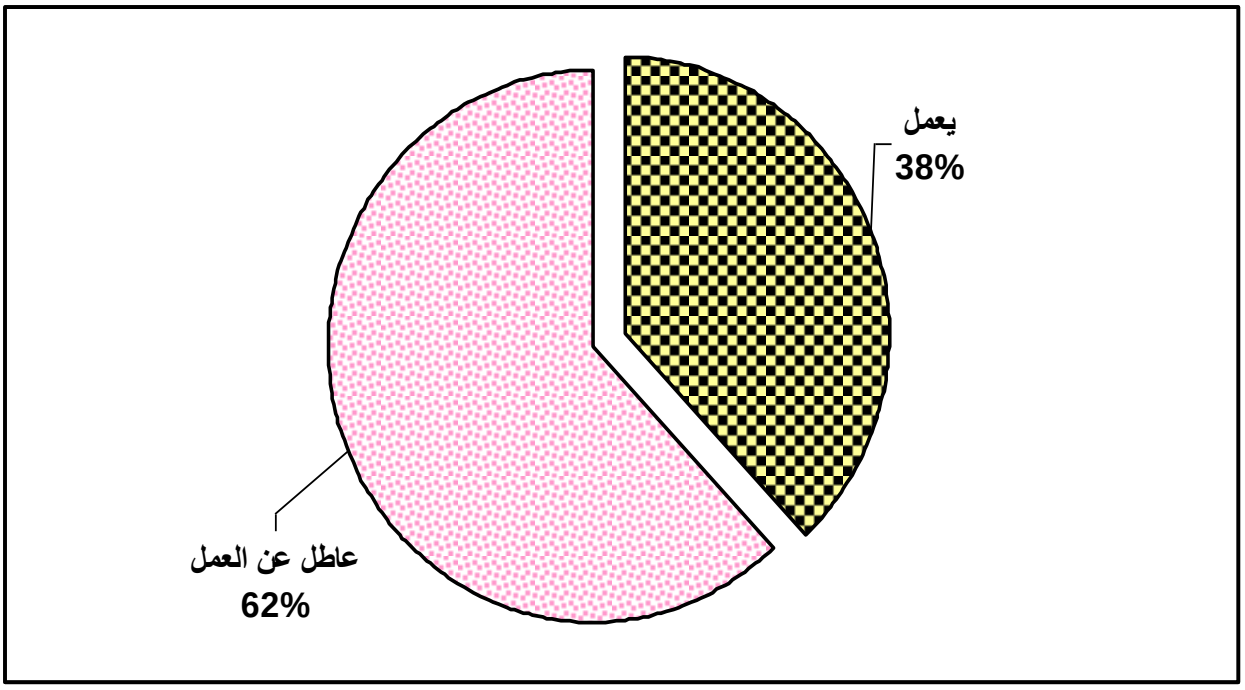

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٩)

الشكل (١١) نسب الجريمة بحسب النشاط الاقتصادي في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة بحسب الحالة الاجتماعية :

يمكن اعتبار الوضع الاجتماعي للفرد احد أسباب السعادة الفردية ، ولهذا تتأثر مصلحة أي مجتمع إلى حد بعيد بنسب السكان المتزوجين الذين يعيشون في بيت الزوجية، وبنسب المنفصلين أو المطلقين أو الأرامل (سهاونة ، ٢٠٠٧ م ، ص :١٤٩) ، وفي الوقت الذي يعد فيه الزواج مصدراً لتكوين الأسر فإن الطلاق والترمل سبب في هدم الأسرة وأنحلالها (السعدي ، ٢٠٠١ م ، ص: ٧٩٥). أما الترمل فيعد من الظواهر التي ترتبط بالوفاة ؛ لذا فإن انخفاض معدلات الوفاة يؤدي إلى انخفاض معدلات الترمل .

إن نظرة فاحصة في معطيات الجدول (١٠) وبالاستعانة بالشكل (١٢) تظهر بوضوح أن أكثر من نصف أفراد العينة هم من المتزوجون ؛ حيث بلغ عددهم ١٠٤ وبنسبة ٥٢% من إجمالي العينة . في حين بلغ عدد العزاب ٨٩ من أفراد العينة ؛ أي بنسبة ٤٥% من إجمالي العينة . ولم يسجل المطلقون سوى ثلاث حالات؛ أي بنسبة بسيطة بلغت ٣% من إجمالي العينة . ولم يسجل الأرامل أي عدد أو نسبة تذكر .

وعند تطبيق مربع كاي يلاحظ أن هناك فروقاً واضحة في نسب تصنيف الجناة بحسب الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة كاي المحسوبة ٨٤,٠١٠ وبدرجة حرية (٢) ومستوى دلالة (٠,٠٥) .

الجدول (١٠)

نسب وأعداد الجرائم في مدينة الناصرية بحسب الحالة الاجتماعية للجناة

الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل	المجموع
العدد	104	89	6	0	199
%	52%	45%	3%	0%	100%

المصدر : الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

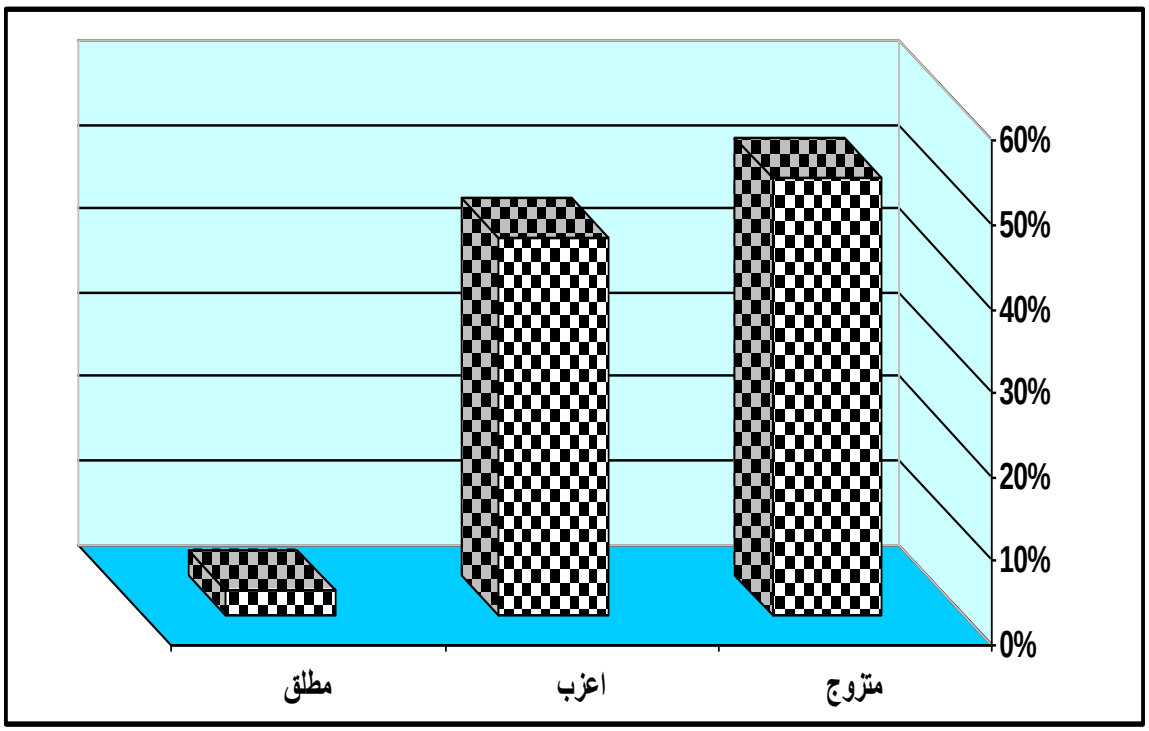

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (١٠)

الشكل (١٢)نسب الجرائم في مدينة الناصرية بحسب الحالة الاجتماعية للجناة لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة بحسب نوع السكن:

يعاني العراق – بصورة عامة – من أزمة سكن ، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة إلى الوحدات السكنية الملائمة، التي راوحت بين مليون و ٣,٥ مليون وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الإسكان .إن هذه التقديرات تؤشر الى وجود عجز سكني كبير(خطة التنمية الوطنية ،٢٠١٠م ، ص : ٢٣)، ويتأثر الطلب الإسكاني كأي حاجة استهلاكية بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتم في ضوئها تحديد مستوى الطلب على المساكن ونوعيتها ومساحتها ، بل المنطقة التي يتواجد فيها المسكن أيضاً (الكندري،١٩٨٦م).

لقد أتضح من خلال بعض الدراسات أن درجة التزاحم السكني في محافظة ذي قار قد بلغت (٣,٩) شخص / غرفة (الركابي ، ٢٠١٠م ، ص : ٢١٥) ، وتعد هذه المعدلات مرتفعة جداً مقارنة بما أقرته اللجنة القومية للمشكلات الحضرية ، التي تعتبر معدل شخص واحد للغرفة يزيد عن الحد المعقول (برنامج

الامم المتحدة ،١٩٩٠م ، ص : ٦٣) . كما أنها تعد مرتفعة مقارنة بالمعدل الذي وضعة مكتب الإحصاء الأمريكي ؛ حيث بين أن الازدحام يكون متحققاً بالفعل اذا بلغ معدل الافراد للغرفة الواحدة (١,٥) فرد / غرفة(غبور ١٩٩٠.م ، ص: ٥٥).

ومن خلال الجدول (١١) و الشكل (١٣) يتبين أن أكثر من نصف الجناة يقطنون المساكن العشوائية ؛ حيث بلغت نسبتهم ٦٢% ، في حين بلغت نسبة الجناة ممن يمتلكون مسكناً ١٤% فقط ، الامر الذي يوضح الارتباط الكبير بين المتغيرين ، أما الذين يسكنون البيوت المؤجرة فقد بلغت اعدادهم ٤٦ من افراد العينة ، أي بنسبة ٢٤% من إجمالي أفراد العينة ، وارتفاع عدد الجناة من أصحاب المساكن المؤجرة يعكس حالة الترابط بين المساكن المؤجرة وحالة الفقر والعوز الذي يعيشه هؤلاء على الأغلب .

الجدول (١١)

الجناة بحسب ملكية المسكن في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

ملكية المسكن ونوعه	العدد	النسبة المئوية
ملك	30	14
إيجار	46	24
مساكن عشوائية	123	62
الإجمالي	199	100

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

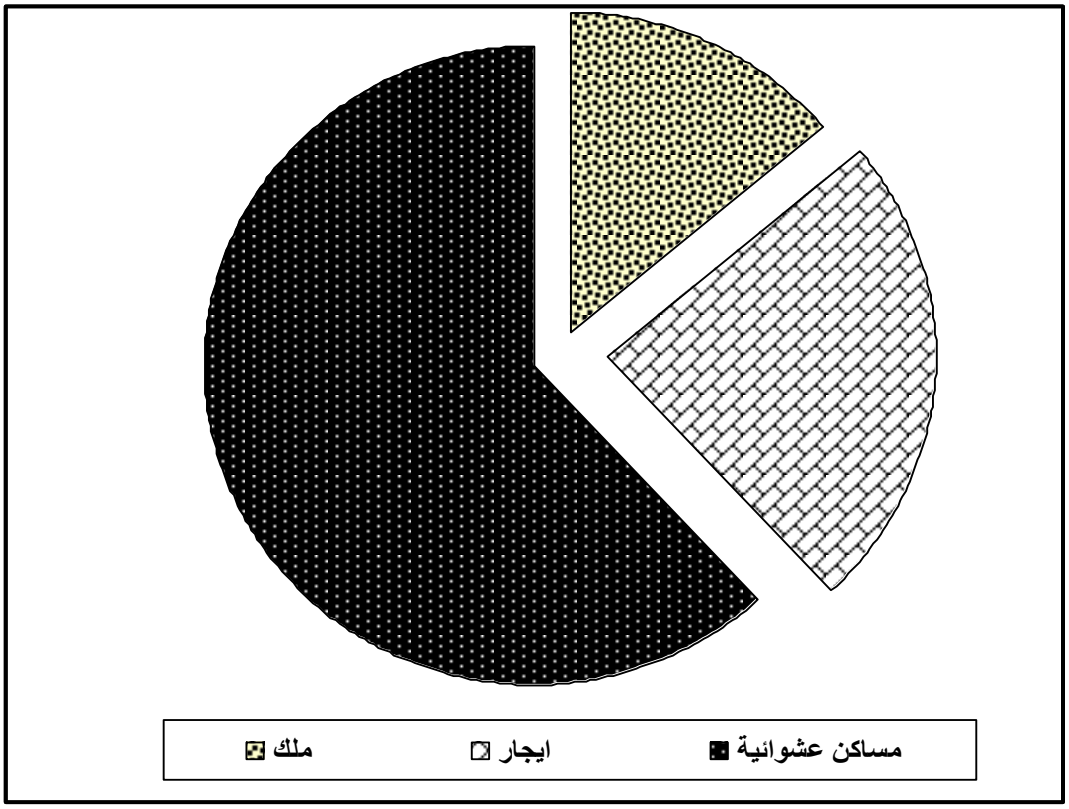

المصدر : الباحث بالاعتماد على الجدول (١١)

الشكل (١٣) الجناة بحسب ملكية المسكن لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة حسب الحالة الاقتصادية :

لقد أصبح الفقر مشكلة كبيرة وتهديداً حقيقياً للبشرية ، إذا علمنا أن ما يقارب نصف سكان العالم يتعين عليهم أن يعيشوا بأقل من دولارين يومياً ويعيش ١,٢ بليون شخص بأقل من دولار واحد ، ويقسم هؤلاء الى ٥٠٠ بليون شخص في جنوب شرق آسيا ، و ٣٠٠ مليون في قارة أفريقيا ، ومن مجموع القوى العاملة في العالم والبالغ عددها ٣ بليون عامل هناك ١٤٠ مليون عاطل عن العمل تماما ، بينما تراوح نسبة بين الربع والثلث من العمالة الناقصة(عطوي ،٢٠٠٤م ، ص : ١٣٣-١٣٤) .

إن متابعة متوسط نصيب الفرد من الدخل في العراق لاسيما في عقد التسعينيات من القرن العشرين يعطي نتائج مضللة لأن ارتفاعه ناتج عن التضخم وليس مؤشراً على نمو الدخل القومي ، إذ يلاحظ التباين في متوسط نصيب الفرد من الدخل الذي بلغ ١٣٢٨٩٥ ألف دينار عام ١٩٩٧ م ؛ أي ما يعادل

٣٧,٩٧ دولاراً أمريكياً ، بينما ارتفع عام ٢٠٠٠م الى ٢٧٧٥٣١ الف دينار، أي ما يعادل ٧٩,٢٩ دولاراً أمريكياً ، ثم ارتفع في عام ٢٠٠٣ ليبلغ ٨٣٥٩٤٤ ألف دينار أي ما يعادل ٢٧٨,٦٤ دولاراً امريكياً ، واستمر ارتفاع متوسط نصيب الفرد لعامي ٢٠٠٦م و ٢٠٠٩م بنحو ١٨٣٥٤٠ الف دينار و ٨٩٥,٠٠٠ الف دينار على التوالي ؛ أي ما يعادل ٣١٠,١٢ و ٧٤٥,٨٣ دولاراً امريكياً على التوالي . وعلى الرغم من اهمية هذا المؤشر فان متوسط نصيب الفرد لا يعطي الصورة الواقعية والحقيقية لنمو الدخل في أي بلد بسبب التفاوت الطبقي.

يعرض الجدول (١٢) والشكل (١٤) مستويات مختلفة من الدخل الشهري للجناة ؛ حيث تضمنت استمارة الاستبيان على اربعة مستويات للدخول الشهرية توخياً للدقة في اظهار النتائج ، ومن خلال المعاينة والملاحظة يتبين أن هناك علاقة قوية بين مستويات الدخل والجريمة ؛ حيث بلغت أعداد الذين تقل دخولهم الشهرية عن ٢٠٠٠٠ دينار عراقي ٨٩ من مجموع العينة ؛ أي بنسبة قدرها ٤٤,٧% ، أما الذين شملهم الاختيار الثاني ؛ أي الذين تراوح دخولهم بين ٢٥٠-٥٠٠ دينار عراقي فقد بلغ عددهم ٤٥ من مجموع العينة ؛ أي بنسبة ٢٢,٦% من إجمالي عينة الدراسة ، ثم أخذت أعداد الجناة ونسبهم تنحدر تدريجياً بالانخفاض مع ازدياد الدخل الشهري ، ليبلغ عدد الجناة الذين يزيد دخلهم عن مليون دينار عراقي عشرين جانياً ، أي بنسبة لا تتجاوز ١٠% من إجمالي العينة .وعموماً فان الارقام والنسب السابقة تؤكد ان العامل الاقتصادي يبقى هو الأقوى والأكثر تحكما بين العوامل والمتغيرات الأخرى . الا ان قوة الارتباط لا تعني أن كل الفقراء مجرمون ولا كل المجرمين هم من الفقراء ، لكن المؤكد ان الفقر بما يحمله من تبعات يسهم في توليد بيئة مشجعة على الانحراف .

الجدول (١٢)

تصنيف الجناة بحسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	%
أقل من ٢٥٠٠٠٠ *	٨٩	٤٤,٧
٢٥٠٠٠٠-٥٠٠٠٠٠	٤٥	٢٢,٦
٥٠١٠٠٠-٧٥٠٠٠٠	٢٨	١٤,١
٧٥١٠٠٠-١٠٠٠٠٠٠	١٧	٨,٦
أكثر من مليون دينار	٢٠	١٠
الإجمالي	١٩٩	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

* ٢٥٠ ألف دينار عراقي تقابل ما يقارب ٢٠٠ دولار أمريكي لعام ٢٠١١م.

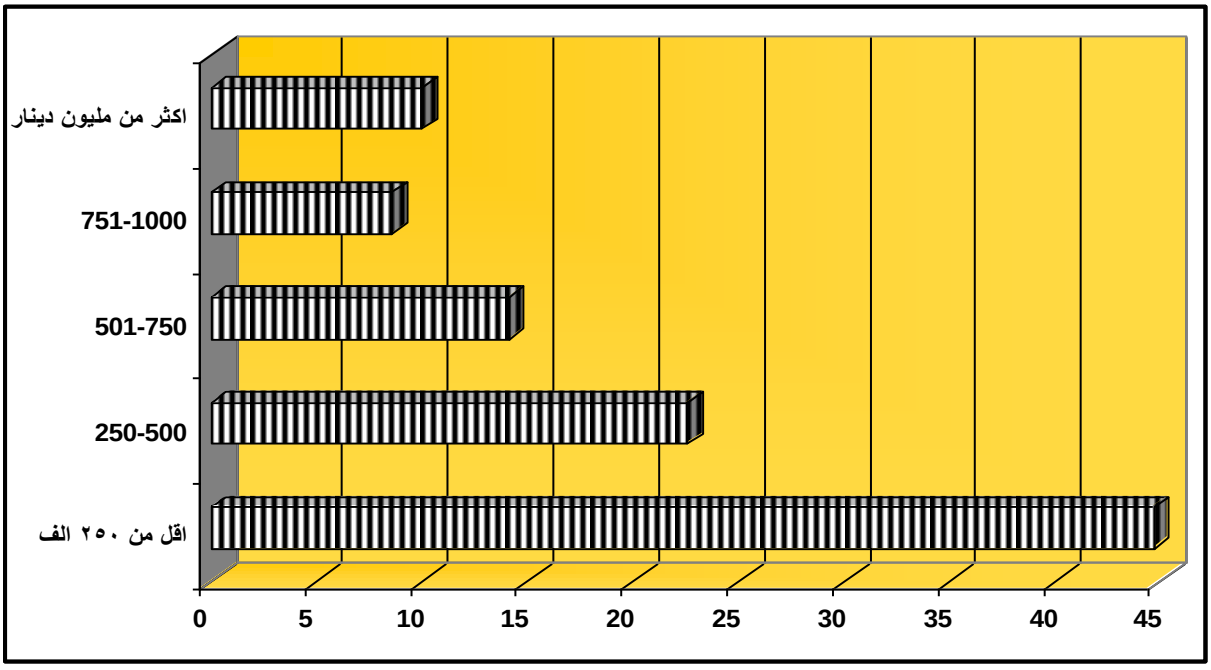

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (١٢)

الشكل (١٤) الجناة بحسب الدخل الشهري (دينار عراقي)

الاستنتاجات والتوصيات:

١- إن أفضل وسائل معالجة الجريمة هي الوقاية من ظاهرة الإجرام عن طريق تحصين المجتمع والارتقاء بكفاءة الأجهزة الأمنية . ومن الخطأ تعليل الجريمة بمتغير أو سبب معين ، فالجريمة عملية معقدة تتركب من جملة إفرازات اجتماعية وعقد ربما يسهم المجتمع ببيئاته المختلفة في بلورتها لدى الجناة ؛ الأمر الذي استدعى أن يستعين علم الجريمة بالعلوم الأخرى.

٢- إن للحروب التي خاضها العراق تأثيراًت اجتماعية ذات أبعاد متعددة ، منها تفشي ظاهرة الجريمة ، وليس من السهولة التخلص من تلك الآثار على المستوى القريب بسبب آثارها بعيدة المدى.

٣- انخفضت نسبة جرائم النساء في مدينة الناصرية ، وللتدليل على انخفاض نسب جرائم النساء فان نسب جرائم القتل التي قامت بها النساء في مدينة الناصرية خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م بلغت ٢٢ جريمة ؛ أي بنسبة ٥,٤ % من إجمالي جرائم القتل في المدينة . أما جرائم السرقة المتعلقة بالنساء فقد سجلت ٢٨ حالة ، اي بنسبة ٢,٤% من إجمالي جرائم السرقة في المدينة للمدة نفسها في حين كانت النسبة المتبقية من حصة الذكور .وكشفت الدراسة الميدانية ان دور المرأة في جرائم السرقة هو التحريض والمساندة وتقديم المعلومات عن المجني عليه او المراقبة في اثناء التنفيذ أو تضليل رجال الشرطة والتستر على الجناة .

٤- هناك ارتباط وثيق بين نسبة البطالة والجريمة ؛ حيث اتضح أن ١٣٢ من الجناة هم من العاطلين عن العمل ؛ أي بنسبة ٣٨% من إجمالي العينة ، في حين شكل الجناة الذين يمتلكون فرصة عمل ما مجموعه ٧٦ شخصاً ، أي بنسبة ٣٨% ؛ الأمر الذي يستدعي التوسع بإيجاد فرص عمل للعاطلين والقضاء على البطالة . كما أن ثلاثة ارباع الجرائم المسجلة في مدينة الناصرية

هي من نصيب الفئات الامية وشبه الامية (امي وخريج ابتدائية) ؛ مما يؤكد الارتباط الوثيق بين الجريمة ومستوى التعليم .

٥- ان هناك تبايناً واضحاً في مستويات الجريمة بحسب أشهر السنة ، إذ تبلغ ذروتها خلال فصل الصيف وتحديداً في أشهر حزيران وتموز وآب ، وتشكل هذه الأشهر أعلى مستوى لدرجات الحرارة تشهدها المحافظة ، وتنخفض الى ادني مستوياتها خلال أشهر كانون الثاني وشباط وآذار ؛ الأمر الذي يؤكد التأثيراًت المناخية على راحة الإنسان وتصرفاته وسلوكياته .

٦- يوصي الباحث بدراسة النتائج الاجتماعية المتعلقة بالحروب التي خاضها العراق خلال ثلاثة عقود متتالية ، ومنها عملية الربط بين تلك الحروب وتفشي الجريمة ؛ اذ تسهم الحروب بما تحمله من متغيرات في زيادة نسب الجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر .

المراجع:

اولا :- المراجع العربية:

أ- الكتب:

١. أحمد، منصور (١٩٧٥ م) ، القوى العاملة تخطيط وظائفها وتقويم أدائها، وكالة المطبوعات، الكويت.

٢. البداينة ، ذياب موسى (٢٠٠٣م) ، واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٣. البداينة، ذياب موسى (٢٠١٠م) ، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، جامعة الملك نايف للعلوم الأمنية ، مكتبة الملك فهد أثناء النشر ، الرياض.

٤. التوني ، محمود(١٩٦٠م)، علم الاجرام الحديث ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة .

٥. التويجري ، أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن (٢٠١١ م) ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض.

٦. جابر ، سامية محمد(١٩٨٥م) ، القانون والضوابط الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٧. حسون ، تماضر زهري (١٩٩٤م) ، جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض.

٨. حويتي، أحمد واخرون (١٩٩٨ م) ، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض .

٩. الخفاف ،عبد علي وعبد مخور الريحاني (١٩٨٦ م)، جغرافية السكان ، مطبعة جمعة البصرة ، البصرة.

١٠.الخليفة ، عبد الله حسين (٢٠٠٠ م)، أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات والبحوث (٢٥٢) ،الرياض .

١١.الساعاتي ، سامية حسن (١٩٨٦م) ، جرائم النساء ، المركز العربي للدراسات الأمنية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مطابع الشرق الأوسط ، الرياض.

١٢.السعدي ، عباس فاضل(٢٠٠١م) ، سكان الوطن العربي (دراسة في ملامحه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية) ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

١٣. السعدي ،سعدي محمد صالح وآخرون (١٩٩٠م) ، جغرافية الإسكان ، دار الحكمة ، اربيل .

١٤.السعدي ،عباس فاضل (٢٠٠٩م) ، جغرافية العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغداد .

١٥.سفاف ، أدهم (١٩٧٥م) ، المناخ والأرصاد الجوي، منشورات جامعة حلب، الطبعة الثانية كلية الزراعة، السنة الأولى ، حلب.

١٦.السماك، محمد أزهر و علي عباس العزاوي (٢٠١٠م) ، البحث الجغرافي بين المنهجية التخصصية والأساليب الكمية وتقنية المعلومات المعاصرة، ط٤ ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن.

١٧.سهاونه ، فوزي(٢٠٠٧م) ، جغرافيا السكان، ط٢ ، دار وائل للنشر، عمان .

١٨.الطخيس، إبراهيم بن عبد الله (١٩٩٠ م) ، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مكتبة العبيكان ، الرياض.

١٩.عطوي ،عبد الله (٢٠٠٤م) ، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .

٢٠. علي، يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية (١٩٨٨م) ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل.

٢١. العمر، مضر خليل و محمد أحمد عقلة المومني (٢٠٠٠م) ، جغرافية المشكلات الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع ، اربد.

٢٢. الغامدي، عبد الله ابن أحمد بن سعد(٢٠٠٥م) ، الدراسة الميدانية في مجال الجغرافيا ودور علماء الجغرافية المسلمين فيها، ، سلسلة عالم المعرفة ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت .

٢٣. غبور، سمير (١٩٩٠م) ، التعريف بقضايا وجهات نظر حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الكويت .

٢٤. غدنز ، أنتوني (٢٠٠٥م) ، علم الاجتماع مع مدخلات عربية ،الطبعة الرابعة ، ترجمة وتقديم فايز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة ، مؤسسة ترجمان ، بيروت ،٢٠٠٥.

٢٥. المشهداني ، أكرم عبد الرزاق (٢٠٠٥م) ، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض .

٢٦. المولى ، سيد شوربجي عبد ١٩٩٤م) ، تاثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض .

٢٧. النهيرات ، بركات النمر (٢٠٠٠م) ، جغرافية الجريمة علم الإجرام الكارتوكرافي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان.

٢٨. هارتشورن طبيعة الجغرافيا (١٩٨٥ م) ، ترجمة د٠ شاكر خصباك ، ج٢ ، الطبعة الثانية ، مطابع جامعة الموصل.

ب- الدوريات والبحوث العلمية:

١. الزيادي ، حسين عليوي ناصر (٢٠١٠م)، مستويات الخصوبة في مناطق أهوار جنوبي العراق ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٥٤ .

٢. الزيادي ، حسين عليوي ناصر (٢٠١١م) ، التوزيع الجغرافي للسكان وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة ١٩٩٤.٢٠٠٤ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS) ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد١ ، العدد٦٥ ، ٢٠١١م .

٣. الشلش ،علي حسين (١٩٨٦م) ، تحديد أشهر المناخ المريح وغير المريح في سبع مدن عربية خليجية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٣٤) .

٤. الشلش ،علي حسين (١٩٨١م) ،المناخ والحاجة الى تكيف الهواء في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة ، العدد (١٧) .

٥. شنان ، تحسين جاسم (٢٠٠٧)، ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الناصرية ، مجلة جامعة ذي قار، مجلد (٣) ، العدد (٢).

٦. العمر ، مضر خليل (٢٠٠١م) "اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي على أبواب القرن الجديد ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد(١) ، جامعة الكوفة.

٧. الكندري ، عبد الله رمضان ،(١٩٨٦م)، *مشكلة الإسكان في دولة الكويت دراسة تحليلية تقويمية* ، العدد (٨٦)، *الجمعية الجغرافية الكويتية* .

٨. منيرة ، إسماعيل ،(١٩٩٩م)، *الفقر بين التنظير والسياسة والصراع* ، *مجلة المستقبل العربي* ، العدد ٢٤١ ، بيروت.

ج – الرسائل والاطروحات الجامعية.

١. الركابي، عبد العالي حبيب حسين ، (٢٠١٠م)، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة البصرة.

٢. الزيادي ، حسين عليوي ناصر ،(٢٠٠٨م)، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة ١٩٩١–٢٠٠١ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد.

٣. السهلاني ، سميع جلاب منسي ،(٢٠٠٩ م)، الحراك السكني في مدينة الناصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة .

٤. شنان، تحسين جاسم (٢٠٠٤م) الأنماط السكنية في مدينة الناصرية دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل .

٥. علي ضعيف تايه البدري (٢٠١٣) ، مؤشرات الرَّاحة المُناخيَّة في مَدينةِ الناصرِية ، رسالة ماجستبر ، كلية الآداب، جامعة ذي قار.

٦. وسام محمد النجار(٢٠١٢م) ، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

د– المطبوعات والتقارير الحكومية والدولية:

١. الأمم المتحدة (٢٠١٠م)، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم ، السلفادور، البرازيل.

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠١٠م)، تقرير التنمية البشرية (عدد خاص في الذكرى العشرين)، ، جدول ١٠.

٣. برنامج الأمم المتحدة (١٩٩٠م)، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٠، مطابع السياسة، الكويت .

٤. جمهورية العراق (٢٠٠٦م) ، وزارة البيئة ، حالة البيئة في العراق .

٥. جمهورية العراق(٢٠١٢م) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤.

٦. جمهورية العراق (٢٠١٠م) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠م ، مديرية إحصاء ذي قار ، بيانات غير منشورة .

٧. جمهورية العراق (٢٠٠٩م) ، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧م) ، بغداد .

٨. جمهورية العراق (٢٠٠٨م) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، دار الحكمة.

٩. . تقرير التنمية البشرية (٢٠١١م) ، جدول (٥) .

١٠.منظمة العمل العربية (٢٠٠٨ م) ، التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، القاهرة .

١١.: الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية (٢٠١٠م) ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ، بغداد .

١٢.وزارة البلديات والأشغال العامة(٢٠١٠م) ، مديرية التخطيط العمراني في محافظة ذي قار ، بيانات غير منشورة .

ثانيا- المصادر الإنكليزية :

1. S.schafer,R.D.Krudten(1970),Juvenile Delinquency,Randow House.
2. UN.Food Watch.Sethbach in the War Against Hunger (2003), UN Chronicle .
3. United Nations publication(2012), World Economic Situation and Prospects, New York.
4. United Nations(1973), the Determinants and consequences of population trends , New Summary of Findings on interaction of Demographic, Economic and social factors, vol. 1, New York,.

ثالثاً – مواقع الإنترنيت:

١. موقع إحصاءات العدل التابع لوزارة العدل الأمريكية:

http://bjsdata.ojp.usdoj.gov/dataonline/Search/Crime/State/RunCrimeTrendsInOneVar.cfm.